الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي

أ.د.صالح عباس الطائي(*)
أ.م.د.خضر عباس عطوان(**)

المقدمة:

من طبيعة النظام الدولي شبه الثابتة تاريخيا هي التغير والتبدل المستمران سواءا في الوحدات السياسية الفاعلة والمؤثرة فيه، أو في أنماط تفاعلاته، أم في شكله. وبحسب نوع التغير الذي يمس الهياكل البنيوية للنظام ينتج عنه شكل للنظام الدولي، وظهور للوحدات (سواء كمسميات أم كعدد لقوى) السياسية المؤثرة، وأنماط للتفاعلات.

ولما كانت التفاعلات هي حصيلة أعمال الوحدات السياسية، بذلك تستحوذ الوحدات على المكانة الفاعلة في تشكيل النظام، وهذا الاستحواذ ليس عام إنما يتوقف على طبيعة عناصر القوة السائدة وكيفية استخدامها، فمن امتلك عناصر قوة تفوق على غيره، وعلى أساس عدد الوحدات الموجودة في قمة الهرم الدولي قد يصل التفوق إلى مستوى تشكيل نظام قطبي متعدد القوى، وقد يصل إلى مستوى وجود قوتين فحسب، وقد يصل إلى مستوى القطبية الأحادية، وقد يصل النظام القطبي إلى مرحلة الهيمنة لقوة واحدة.

واغلب دول العالم (بوصف الدول الوحدات السياسية الأبرز في النظام الدولي) تطمح إلى امتلاك عناصر القوة واحتكارها، كتوجه عام، وهكذا توجه يدفع إلى:

-احتمال ظهور أو حدوث الصراع بشكل مستمر ورغبة بإزاحة الخصوم، أو كنتيجة لتقاطع المصالح التي استجدت،

-إعادة تشكيل دائمة للنظام الدولي، فكلما ظهر نمط جديد من عناصر القوة، أو كلما ظهر نمط جديد من علاقات القوة انتهى النظام الدولي إلى بروز تغير وان كان او يكن بسيط في شكله العام، أو في شكل واحد من نظمه الفرعية، الا انه في الحالة الأخيرة يكون تغير النظام ككل بطيئا.

والتوجه صوب امتلاك عناصر القوة وما يتسبب به، تظهر نتائجه على شكل واحد من المخرجات، أما بروز الدولة (الوحدة الدولية) في واحدة من الحلقات والأفلاك التي تدور حول قطب دولي، أو قد تكون هي بذاتها قطباً إقليمياً، وقد تصل إلى مرحلة كونها قطباً دولياً، سواء كان ضمن لعبة متعددة الأقطاب أم ثنائية القطبية أم أحادية، وقد تجد نفسها كقوة مهيمنة على النظام الدولي.

وهكذا، فوضع الدولة (الوحدة السياسية) ضمن واحدة من الترتيبات الدولية

هي مخرج قد يكون غير محسوب، أكثر مما هو هدف بحد ذاته، فكل وضع دولي يرتب على الدولة الواحدة تغير في الأدوار والوظائف والمسؤوليات والالتزامات، وهذه مثلما تعطي للدولة الواحدة مكانة وامتيازات، فإنها ترتب عليها التزامات وكلف تعمل على الأخذ من بنيانها الداخلي، لهذا لم يستقر الحال بأي دولة للبقاء في وضعها الدولي لمدة دائمة أو طويلة، انما تبقى لمرحلة من الزمن باتت تتقلص كلما تقدمت العوامل التكنولوجية، فمن بقاء دولة واحدة ضمن قمة الهرم الدولي نحو قرون عدة في مراحل ما قبل عصر الصناعة، إلى قرون محدودة في عصر الصناعة، إلى عقود عدة في مرحلة عصر ما بعد الصناعة،..

وفيما يتعلق بالهيمنة، فهي قبل كل شيء واقعة موجودة، في النظام الدولي، وواقعة سعت إلى تحقيقها بعض القوى الكبرى، وبعض القوى الإقليمية في نطاق إقليمها. ومرجع هذا السعي هو ان بعض القوى تنظر إلى الهيمنة على أساس أنها محفز لكسب مزيد من عناصر القوة عبر السيطرة والمكانة والهيبة. ومن حالات الهيمنة الكلية هو ما شهده العالم قديما في عهد الإمبراطورية الرومانية، وما يشهده في عهد الولايات المتحدة، وهذه الهيمنة فريدة نظرا لكونها شملت الكرة الأرضية وفقا للمعطيات التكنولوجية المتوفرة، كما شملت اغلب مفاصل التفاعل الدولي السياسية سواء كانت دبلوماسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية، ومن ثم لها قدرة على التأثير في سياسات الدول (وباقي الوحدات) الأخرى، حتى وصل التأثير في بعض المراحل إلى مستوى تقليص هامش الحركة أمام الدول الصغيرة مقارنة بما كان موجودا إبان القطبية الثنائية.

وما ظهر واستجد من مظاهر الهيمنة، دفعت بالباحثين والأكاديميين إلى ايلائها اهتمام، من ناحية مكوناتها ومتغيراتها وآليات فرضها ونتائجها، فالهيمنة أريد بها في الفكر الأمريكي استخدام كل الآليات الممكنة من تحالف أو تدخل أو حتى احتلال بقصد توظيفها لتحقيق كسب لكل الفرص التي تتيحها المرحلة بقصد إعادة تشكيل النظام الدولي على وفق ما تطمح إليه الولايات المتحدة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تبيان الآتي:

1- ان انتشار عناصر القوة، سيقود بعضا من القوى الكبرى المتطلعة نحو الريادة والقيادة العالمية نحو اعتماد استراتيجيات إعادة بناء النظام الدولي، واهم مسلك في ذلك هو اللجوء إلى الاستقطاب الذي سيضم أطرافا إقليمية وعالمية من اجل موازنة القوة الأمريكية.

2- ان انتشار عناصر القوة بين مختلف الدول، بدرجات متباينة، سيقود إلى حدوث تحول في الهرمية الدولية، وسيقود كنتيجة إلى حدوث تحول في الاستراتيجيات الأمريكية لإدارة النظام الدولي.

3-ان تزايد صعوبة سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي يدفع صناع القرار الأمريكان لانتهاج المشاركة في إدارة النظام الدولي، أو قد سيقودها نحو أداء دور الموازن الإقليمي في عالم يعيش هيمنة أمريكية تزداد مرونة كلما زاد معدل انتشار عناصر القوة دوليا،

4-ان النظام الدولي يتجه نحو إعطاء فسحة أوسع في الحركة أمام النظم الإقليمية المختلفة.

حدود البحث:

يتعامل البحث مع ثلاثة أبعاد زمانية ومكانية وموضوعية محددة، وهي:

1-يتعامل البحث مع مدى زمني هو المستقبل المتوسط، (15) عاما القادمة.

2-يناقش البحث اتجاهي الهيمنة والمشاركة في السياسة الأمريكية تجاه النظام الدولي، ولا ينصرف إلى مناقشة خيار العزلة.

3-ان سياسات الولايات المتحدة في فرض الهيمنة وان انتهت إلى ظهور عدة مشكلات على الصعيد الدولي، الا أنها في المقابل أحدثت اختلالا في أداء المنظمات الدولية وتبعية قراراتها للإرادة الأمريكية، وهذه المسالة لن نتوسع فيها.

مشكلة البحث:

يتعامل البحث مع معضلة مفادها: ان الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي لم تعد صلدة كما بدأت قبل عقدين من السنين، فبوادر الخطل في إدارة النظام الدولي باتت واضحة في أكثر من مكان في الساحة الدولية، ولعل من ابرز تجلياته التعقيدات في حركة حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة نفسها.

وان كل ذلك يطرح أسئلة عدة، لعل من ابرزها: هل ستستمر الهيمنة الأمريكية على تفاعلات النظام الدولي؟ أم ستئول تلك التفاعلات إلى التقليص من الهيمنة الأمريكية؟ وكيف ستتعامل الولايات المتحدة مع النهايات المفتوحة لبعض تلك التفاعلات؟

فرضية البحث:

وهنا نفترض، ان التحول في علاقات القوى الكبرى والإقليمية يقود إلى تقليص فرص الولايات المتحدة في فرض هيمنتها كصيغة جامدة في إدارة النظام الدولي، واعتماد صيغة (المشاركة) على وفق رؤية أمريكية لضمان قيادتها للنظام الدولي.

منهجية البحث:

ان مشكلة البحث وفرضيته دفعتنا إلى اختيار المنهج الاستنباطي، بمعنى الانتقال من الخاص إلى العام في أثناء التحليل، واعتماد مدخل التحليل النظمي للوصول إلى إثبات أو نفي الفرضية في أعلاه.

مصطلحات البحث:

تضمن البحث بعضا من المصطلحات، ودون الخوض في مضمونها، فان دلالاتها لدى البحث تفيد بالآتي:

-**النظام الدولي:** ونعني به أنماط من التفاعلات بين الوحدات التي توجد في بيئة النظام (سواء كانت من الدول أم المنظمات الدولية أم الشركات العابرة للحدود أم لبعض الأفراد الفاعلين عالميا) خلال مدة البحث.

-**النظام الإقليمي:** أنماط من التفاعلات بين دول توجد في بيئة مميزة عما حولها، وسواء أخذت تلك التفاعلات مظهرا جغرافيا أم اقتصاديا أم عسكريا، أم ثقافيا.

-**السياسة الدولية:** هي حصيلة أفعال وردود أفعال الدول وتفاعلاتها السياسية، ضمن النظام الدولي.

-**العلاقات الدولية:** أشكال التفاعل كافة بين وحدات المجتمع الدولي سواء كانت تلك الوحدات دولا أم منظمات دولية أم شركات عابرة للحدود، وتشمل تفاعلات مختلفة من قبيل التبادلات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية.

-**القطبية الدولية:** كيفية توزيع عناصر القوة بين مختلف الوحدات المؤلفة للنظام الدولي وما يترتب عليها من علاقات قوى بين تلك الوحدات، وقد تأخذ القطبية شكلا أحادي أو ثنائي أو متعدد؛ أو ربما فوضوي بمعنى عدم وجود شكل محدد للقطبية.

-**الأحادية القطبية:** مدى تركيز عناصر القوة (السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية) بيد قوة واحدة في العالم، وتكون بسببه قادرة على التحكم بالتفاعلات الدولية. وهي تفرق عن الهيمنة العالمية، كون الأخيرة تتضمن مشروعا وأجندات تحملها القوة العظمى القطب في النظام الدولي، في حين تكون القطبية حصيلة تجمع لعناصر القوة والقدرة لدى دولة ما.

-**التعددية القطبية:** ونقصد بها مدى انتشار عناصر القوة (السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية) بين أكثر من قوتين في العالم، بما ينعكس جليا على علاقات الوحدات الموجودة في النظام الدولي.

وفي ضوء مشكلة البحث وفرضيته، والمنهج المستخدم، قسمنا البحث إلى خمسة محاور، وهي:

المحور الأول، الهيمنة، المعنى والدوافع

يتطلب البحث في موضوعة الهيمنة الأمريكية ان نبحث ابتداءا في معنى الهيمنة، ودوافعها في النظام الدولي.

أولا، معنى الهيمنة في النظام الدولي

يواجه البحث في حزمة العلوم السلوكية[1]، وبضمنها العلوم السياسية، في الغالب، معضلة الاتفاق على معنى المفردات المتداولة، وهل وصلت إلى مرحلة صياغة مصطلح، بمعنى وجد هناك أكثر من باحث يعطيها ذات المعنى، أم أنها قد وصلت إلى مرحلة المفهوم، بمعنى ان هناك اتفاقاً زمانياً ومكانياً على معنى وأبعاد المفردة. وواحد من جوانب إعطاء معنى للمفردات هو وجود سعة في الاختلاف بين الباحثين في بيان المعنى،

فالواقع ان اغلب المفردات لا يزال يقع في إطار عدم الاتفاق على معانيها، وسبب ذلك يرجع إلى كون الأحداث السياسية متغيرة في مضمونها وفي تفاعلها وفي نتائجها، بل ان التغير صفة ملازمة للحدث السياسي، والباحثين المهتمين بالشأن السياسي يجهدون أنفسهم من اجل ملاحقة ذلك التغير، الأمر الذي يفسر جانب من الاختلاف الدائم في تناول المفردات السياسية، وتحديدا في حقل السياسة الدولية، ويمكن ان نضيف الاختلاف القيمي كواحد من الأسباب المضافة لعدم الاتفاق.

والجانب الثاني من مبررات إعطاء معنى للمفردات، حتى لا يتشتت ذهن القارئ لمعاني أخرى، أثناء قراءة البحث، خصوصا وان الأدبيات التي تتناول السياسة الدولية قدمت العديد من المعاني للمفردات السياسية، وكلما وقع حدث جلل في النظام الدولي العام أو احد نظمه الفرعية الرئيسة يعاد الكرة في تدفق المعاني لتتغير كليا أو جزئيا، ومثالها حدوث الحرب الباردة وانتهائها، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وحدوث حربي الخليج الثانية عام 1991 والثالثة عام 2003، وأحداث 11 أيلول 2001، وحركة التغيير في المعاني ترافق الأحداث السياسية الدولية، على نحو أثقل على الباحثين والأكاديميين وحتى السياسيين الذين يأخذون من الباحثين والأكاديميين جانب الوصف والتفسير والتنبؤ بالحدث السياسي والمعنى رغبة بزيادة المنافع، أو لتقليل الكلف، وما زاد من الثقل ان كل حدث سياسي في أي بقعة من الأرض يتسبب بسلسلة نتائج تسهم في إحداث تغير وان كان تغييراً بسيطاً في النظام الدولي، تدفع به إلى إعادة تنظيم شبه دائمة لآليات التفاعل، حتى أصبحت التفاعلات ذاتها في العصر الراهن أشبه بفوضى جراء حجم تداخلها وتنوعها وصعوبة فك خيوطها وتشعباتها[2].

والأمر أعلاه، ينطبق على واقعة الهيمنة(Hegemony)،فالباحثون والأكاديميون والسياسيون على السواء منشغلين في العثور على وصف لهذا النزوع الإنساني والدولي، ومرجع هذا الانشغال اليوم يكمن في طبيعة النظام الدولي نفسه، فهو بات يغطي كل التفاصيل السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية العالمية، ويكاد لا يوجد بقعة في الأرض بمعزل عنها، لهذا لزاما علينا ان نحدد معنى مفردة الهيمنة، ودوافع حدوثها.

وقد يطرح البعض تساؤلاً، هل الهيمنة هي تعبير يماثل تعبير الإمبراطورية في النظم الدولية القديمة باستثناء بقاء شكلي لعامل السيادة السائدة اليوم والذي كان تتم استباحته في الماضي؟ أم انه تعبير عن وجود دولة تقود نسقا يحكم النظام الدولي، بحكم ان الإمكانات الراهنة لأية دولة لا تسعها احتواء تفاعلات النظام الدولي كافة؟ أم انه تعبير عن تراكم

لعناصر القوة لدى دولة واحدة يفوق ما موجود لدى غيرها كليا أو جزئيا؟

تشتق الهيمنة في اللغة العربية من السيطرة والقوة والسطوة[3]، بينما ترد في اللغة الانكليزية بمعنى سيطرة أو سيادة طرف ما (دولة أو تحالف دول) على طرف آخر (دولة أو مجموعة دول)، وممارسة القيادة تحت تأثير عوامل قوة عدة، وباستخدام الإرغام والتهديد أو الإقناع، كون هذا الطرف حامل لصفة أخلاقية في حينه تبرر وتعطيها الشرعية[4]؛ وبالطبع هذه الشرعية والأخلاقية مستمدة من تفوق عناصر القوة وليس من تفوق القيم الأخلاقية التي يحملها صاحب مشروع الهيمنة.

وتعني الهيمنة في المعنى المجرد، امتلاك طرف لعناصر قوة تمكنه من فرض إرادته على طرف آخر، ثم دفعه للتصرف على وفق إرادته، والأمر لا يتوقف على الفرض أو القسر، إنما قد يشمل على الاقتناع والموافقة في استجابات الطرف الثاني[5].

وتأخذ الهيمنة في النظام الدولي معنى محاولة دولة ما بما تملكه من وسائل وعناصر قوة لفرض إرادتها على الدول الأخرى، وهي ترتبط بامتلاكها مشروع للهيمنة، بمعنى إملاء سياسات ومواقف يستدعي ان تتناسب مع مصالحها القومية (الداخلية والإقليمية والعالمية)، أو منعها من اتخاذ سياسات ومواقف تتعارض مع ما تعده الدولة المهيمنة سلوكا غير أخلاقي أو غير شرعي، بمعنى سلوكا ضارا بمصالحها وبالقيم التي تدعو إليها[6].

ثانيا، دوافع الهيمنة في النظام الدولي

قد يطرح البعض تساؤلاً، حول الأسباب التي تدفع بعض الدول إلى ممارسة القوة بقصد الهيمنة في علاقاتها مع الدول الأخرى، هل هي لتحقيق مقاصد ذاتية متعلقة بالطرف الذي يمارس الهيمنة، أم لضمان تحقيق أهداف إنسانية سامية؟ يبدو ان الهيمنة تعبر عن طموح وتطلع لبعض القيادات السياسية، أو الشعوب، استنادا إلى مبررات عنصرية أو دينية أو حضارية، أو سياسية، أو اقتصادية،.. والهدف هو تعميم أنموذج أو تحقيق سيطرة، أو ضمان لمصالح أو إعلاء لذات قومية،.. وتنتهي بعض الدول إلى إلغاء المشاركة العملية لأية دولة أخرى في اتخاذ القرار في القضايا الدولية وتلجأ إلى اعتماد الهيمنة في تصريف علاقاتها مستغلة أوضاعها المميزة وما تملكه من عناصر قوة. وفي الغالب، تحاول الدولة المهيمنة ان تستحصل أو تنتزع الشرعية لأفعالها، فدون ذلك يكون هناك ما يمكن وصفه بالخروج عن النظام الذي قد يولد أعمال مقاومة متفرقة أو منظمة تعمل على تسريع إنهاء حالة الهيمنة. ويمكن انتزاع الشرعية عبر عملين، أولهما فرض القواعد التي تنظم العلاقات الدولية، والثاني التحكم بالموارد اللازمة لإدارة تلك العلاقات؛ والواقع انه كلما انهمكت الدولة المهيمنة في التفاعلات

الدولية كبدت التزامات (قد تكون غير مبررة) تجعل من اتساع امتدادها وسيلة إنهاك لعوامل قوتها أكثر منه وسيلة توسع وديمومة لوضعها الدولي.

ومهما يكن من اختلاف في توصيف هذه الظاهرة، إلا ان المتفق عليه ان لها تأثير على وحدات النظام الدولي كافة، ولا تعف العلاقات الدولية منه، وتنتهي الهيمنة إلى المساهمة في إحداث تغير في توزيع عناصر القوة، ومن ثم المساهمة في إحداث تغير وأحيانا تغيير في النظام الدولي. وليست الهيمنة أنموذجاً واحداً، ففي تاريخ العلاقات الدولية وجد نماذج متعددة متباينة من حيث المدى والاتساع والتأثير الذي تفرضه على هامش الحركة في العلاقات الدولية، وهنا العلاقة التي تحكم أنموذج الهيمنة هو التقدم التكنولوجي، فكلما زاد التقدم قلت المسافات بين الدول وكلما زاد مدى واتساع الهيمنة زاد تأثيرها في العلاقات الدولية، ويتوقف نوع هذا التأثير على نوع العلاقة التي تربط الأطراف الدولية المختلفة بالطرف المهيمن، فكلما تآلفت مع الطرف المهيمن كانت العلاقات بينهما قائمة على الاستجابة والتوافق، وربما توجد مشاركة بأعمال الهيمنة؛ والعكس صحيح أيضا[7].

ويرتبط بالهيمنة سعة التأثير، فالمعروف ان اغلب القوى العظمى (الإمبراطوريات) مارست سيطرتها الفعلية في نطاق حدود إمبراطورياتها، أو ابعد من ذلك بقليل، مثل الإمبراطوريات الاسبانية والعثمانية والفرنسية والروسية واليابانية والألمانية، بحكم مدى التقدم التكنولوجي المعروف في حينه، باستثناء الولايات المتحدة (ونوعا ما بريطانيا العظمى) التي مدت سيطرتها ونفوذها إلى جميع مناطق الكرة الأرضية. وهنا يلحظ مسالة الامتداد والقدرة على الدفاع عن حدود دولتها (الإمبراطورية)، فاتساع امتدادها هو واحد من الأسباب التي أدت إلى انهيار دائم لكل القوى المهيمنة، وسبب ذلك ان الحفاظ على المصالح أو التعامل مع تحديات دائمة بعيدة عن المركز تسبب إرباكا للهيمنة يدفع إلى سحب دائم لعناصر القوة التي تملكها الدولة المهيمنة من الداخل لحساب التزامات الخارج، في حين ان الأطراف الأخرى تنمو بشكل اقرب إلى الطبيعي، وهي تمارس التحدي للطرف المهيمن في نطاق إقليمها بأقل قدر من الانتشار، أي بأقل قدر من الموارد، حتى يصبح النمو الداخلي للطرف المهيمن غير متوافق مع اتساع امتدادها، فيلجأ الطرف المهيمن إلى[8]:

1-اما إشاعة عناصر اللااستقرار في الأقاليم المختلفة، والوقوف موقف حامل الميزان، بمعنى التصرف على وفق مقتضيات كل موقف ناشئ.

2-أو الانسحاب إلى الداخل، وانتقاء بعض المواقف الدولية التي تتطلب الحضور والتدخل.

3-أو إعادة تشكيل تحالفات مصالح ترفد عناصر قوته بعناصر مضافة، وتتحمل التحالفات بعضا من التزامات الطرف المهيمن.

4-أو التفكير في وسائل تكنولوجية غير متوافرة لدى الآخرين، تدفع تفوقه كطرف مهيمن إلى مستويات غير قابلة للمنافسة من لدن القوى الأخرى لمدة من الزمن.

وإذا لم تستطع القوة المهيمنة من حفظ التوازن بين عناصر قوتها ومساحة الأرض والقضايا التي تمسك بها، فإنها ستصطدم بأطراف دولية أو إقليمية طامحة، ومن ثم ستسرع بقبول تفكك بعض عناصر نفوذها بإرادتها أو رغما عنها بعلاقة عكسية مع ازدياد الرفض والمواجهة مع تلك الأطراف.

ولحظة التوازن تؤثر عليها العوامل التكنولوجية والاقتصادية وتأثيرها على إعادة توزيع لعناصر القوى وعلاقات القوى، وكذلك أوضاع النظام الدولي وتحديدا عامل الصراعات واتساع عدم الاستقرار ووجود طموحات لقوى دولية وإقليمية مهمة بتنفيذ ادوار أوسع مما تقوم به، فكلما زادت الصراعات وعدم الاستقرار اندفع الطرف المهيمن نحو الانغماس فيها، ومن ثم استنزاف موارد إضافية بقصد ضمان معدلات الضبط السابقة ضمن نفس المستويات، حتى إذا وصلت الأطراف الأخرى منفردة أو مجتمعة إلى لحظة امتلاكها إرادة وعناصر قوة توازي أو تفوق إرادة الطرف المهيمن عندها تعلن أو تمارس سياسة هيمنة دولية أو توسع من مطالب الهيمنة لديها ليشمل مناطق إقليمية أخرى، إلى ان تصل إلى المرحلة الدولية في الهيمنة. ولدينا ثلاثة أمثلة على ذلك: ألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية، والصين الشعبية اليوم، وهي تؤجل مطالبها في النظام الدولي لصالح تحقيق مطالب إقليمية، والولايات المتحدة في جميع الأحداث والتحولات التي أصابت النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى حتى انتهاء الحرب الباردة[9].

المحور الثاني، النظام الدولي بين القطبية والهيمنة العالمية الأمريكية

قد يطرح البعض تساؤلاً: هل ما يعيشه النظام الدولي في المرحلة الراهنة هو نوع من القطبية الأحادية؟ أم انه نوع من الهيمنة؟

أولا، النظام الدولي: مظاهر القطبية والهيمنة

وللإجابة عن التساؤل أعلاه، يتوجب علينا التمييز بين القطبية والهيمنة، والأولى متعلقة بعناصر القوة وطريقة توزيعها بين الدول، والثانية متعلقة بوجود مشروع للتحكم بالعالم، والهيمنة لا تنف ان هناك نوعاً محدداً من القطبية من عدمه، وهنا وبقصد تحديد مضمون القطبية التي تسود النظام الدولي، نقول انه تثار لدينا ثلاث مسائل، متعلقة بتوزيع عناصر القوة وتكافؤ عناصر القوة وعلاقات القوة ذاتها[10]. فيما يتعلق بتوزيع عناصر القوة، يلاحظ مدى انتشار موارد القوة العسكرية

والاقتصادية والثقافية بين الدول، الكبرى والإقليمية، والمقياس في ذلك، هو اما من خلال الإحصاءات والبيانات عن أحجام القوة التي تملكها كل دولة، وهذا المقياس يخضع للتبسيط كون بعض عناصر القوة غير قابلة للقياس، والبعض الآخر لا تكشف عنه الدول بإحصاءات تامة، وعناصر ثالثة تبقيها بعض الدول خاملة ولا تعرضها للاختبار أو هي لم تتعرض حقيقة للاختبار، مثلا قدرات كندا العسكرية، فهي قوة كبرى لكنها لم تعرض نفسها بصيغة المقارنة مع قوة غيرها. يبقى لنا قياس عناصر القوة من خلال ملاحظة قدرة الدولة على الفعل والتأثير، منفردة، أو من خلال التحالفات الدولية. واذا ما ذهبنا إلى ملاحظة وقياس قدرات الولايات المتحدة، نلحظ ان هذه الدولة وضعت قبل نحو عقدين خططا على أساس خوض حربين إقليميتين في آن واحد وتحقيق انتصار فيهما دون ان يعني ذلك إجهادا للموارد الأمريكية أو تشتتا لها، أما اليوم فإنها قادرة على الدخول في حربين في إقليمين منفصلين لكن دون التأكد من ضمان الانتصار فيهما أو في إحداهما على الأقل، على الرغم مما تملكه من قوة عسكرية عالمية، والحديث عن عناصر القوة الاقتصادية والثقافية فهو بات يعطي مؤشرات على تراجع مكانة الولايات المتحدة عالميا مقابل بروز عناصر قوة تنافسية للقوى الكبرى الأخرى التي تنمو حصيلة عناصر قوتها بمعدلات أسرع من معدل نمو عناصر قوة الولايات المتحدة[11].

وفيما يتعلق بتكافؤ عناصر القوة، يلحظ ان الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بانسجام مكونات القوة لديها كافة، فهي قوة عسكرية عظمى إلا أنها باتت تواجه منافسة حادة بل وفقدت بعضا من مواقعها الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية لصالح الاتحاد الأوروبي واليابان والصين،.. وعلى الرغم من ان هذه القوى لازالت لم تحقق هي الأخرى انسجام وتكافؤ في عناصر القوة التي تملكها فإنما لا زالت تبني قدرات العسكرية والاقتصادية بمعدلات غير منسجمة[12]. وبسبب ذلك يوجد خلاف بين الباحثين في السياسة الدولية حول مضمون القطبية في النظام الدولي منذ عام 1991، اذ يشير البعض ان النظام الدولي يعيش مرحلة القطبية الأحادية، وهم بذلك يركزون على القوة العسكرية، وآخرون يرون ان النظام الدولي أحادي القطبية عسكريا ومتعدد القطبية في مجالات القوة الأخرى. فيما يجد آخرون ان النظام الدولي يعيش مرحلة تعددية أحادية، وآخرون يشيرون ان النظام الدولي بات يتطلب تنظير جديد لشكل القطبية الدولية[13]. وعموما، يؤدي إدراك الدولة للتكافؤ فيما تملكه من عناصر قوة إلى إتباعها سياسات متوازنة، وإدراك خلافه يدفع بالدولة الكبرى إلى اعتماد سياسات تتوخى تحقيق وإظهار قدر من الانسجام في المكانة أمام المجتمع الدولي،

فالولايات المتحدة باتت تظهر أنماطاً سلوكية لتحقيق التوازن في مكانتها الدولية، سواء عبر إتباع طرق تتوخى القبول والمشروعية، أم عبر سلوك الصراع[14].

أما ما يتعلق بادراك علاقات القوة، وبالتحديد تلك المتعلقة بإمكانية قيام محاور أو أقطاب في النظام الدولي العام، يلحظ انه لم تعد تتوافر الشروط الأساسية لحدوث عملية الاستقطاب بفعل انتشار عناصر القوة بين مختلف الدول نسبيا في ظل وجود عامل مرن هو المعلوماتية والمتغير التكنولوجي، الذي يسهل إعادة الانتشار على أسس واشتراطات اقل تقييدا مما سبق. ويكاد لم يسعف في ظهور أي استقطاب دولي لا الحاجة إلى تعاون ولا حاجة إلى وقف عدوان في النظام الدولي، ففي عالم يتجه صوب تغليب التعاون والاعتماد المتبادل والدفع باتجاه نظام تتعايش فيه القوى الكبرى بكل عناصر قوتها المتباينة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية،.. وفي عالم تسوده أسلحة الدمار الشامل وتداخل المصالح،.. نقول في هكذا عالم اندفعت القوى الكبرى نحو تعلية شان توازن المصالح على شان توازن القوى نظرا لحجم كلف الصراع أو توازن القوى. أما أحداث مثل حدث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة فإنها لم تستطع حتى تحقيق توافق دولي دائم إزاء ظاهرة ما سمي بالإرهاب، اذ سرعان ما تفكك التوافق الدولي بشأنه.

وعموما، الجوانب في أعلاه تؤشر مضمون الشكل الهرمي أو القطبي في النظام الدولي، فالهيكلية الموجودة منذ بداية العقد التاسع من القرن الماضي هي اقرب إلى شكل قطبي هرمي قائم على الهيمنة منه إلى القطبية الأحادية فحسب، ونلحظ فيه ان دول عالم الجنوب تملك جزءا من عناصر القوة بدرجات متباينة فيما بينها، إلا إنها في العموم في أسفل الهرم الدولي، وهي في العموم محط اهتمام دولي وتحديدا في قضايا مثل: الهجرة وقضايا ما يسمى بالإرهاب، وسلامة الممرات المائية، والبيئة،.. في حين نجد ان الولايات المتحدة تأتي على قمة الهرم الدولي، بقدرات عسكرية فريدة، وقدرات اقتصادية وتكنولوجية وثقافية عظمى، والأكثر منه هو وجود حلف غربي (كل من الاتحاد الأوروبي واليابان) داعم لتفرد الولايات المتحدة، وتتميز قدرات كليهما العالم الغربي والولايات المتحدة بجعل الأخيرة تتربع على قمة الهرم الدولي بمرونة واضحة، بيد ان ذلك التحالف يميزه طابعان هما العسكري والسياسي، اما الجانب الاقتصادي فيشهد تنافس واعتماد متبادلين. وتمتلك هذه القوى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) مجتمعة اغلب عناصر القوة العالمية، وتكاد يتفق الاتحاد الأوروبي واليابان على تفويض الولايات المتحدة على أداء أدوار سياسية عالمية، وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط،..[15].

واليوم، بات النظام الدولي مقسماً إلى عالمين متفاعلين، يدخلان في ثلاثة أنماط من التفاعلات، وهي[16]:

أ-العالم الغربي، ويسميه البعض بعالم الشمال، وتسوده سمات محددة، من قبيل: تعاون سياسي، اعتماد اقتصادي متبادل، تنافس تكنولوجي-اقتصادي على الأسواق، وتدرك قوى هذا العالم ان لها من عناصر القوة والقدرة ما يجعل كلف أية مواجهة عسكرية فيما بينها عالية، وقد أدركت تلك القوى تلك الكلف لهذا نظمت علاقاتها عبر مؤسسات وظيفية عالمية النشاط عسكرية (حلف شمال الأطلسي) واقتصادية (مجموعة الثمان)، ويضمن ذلك المشاركة في القرارات الدولية وتقليل درجات النزاع بين هذه القوى،..

ب-عالم الجنوب، والبعض يسميه بالعالم النامي، وتسوده سمات متباينة بين دولة وأخرى، إلا إن دوله في العموم تتميز بعدم الفاعلية العالمية العسكرية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، وغياب مهم لعناصر التفاعل المؤسسي، وكون اغلبها أحد مصادر عدم الاستقرار العالمي.

ج-تفاعل بين قوى العالم الغربي ودول وأقاليم عالم الجنوب، واغلبها تفاعلات لا تقوم على المشاركة في صنع القرارات الدولية بل تقوم على أساس إعلاء شان القسر والإكراه لضبط سلوك دول عالم الجنوب بما يتماشى ومصالح قوى العالم الغربي، وظهر خلال العقدين الأخيرين تطويع غربي للمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة،.. بقصد تيسير تدخل القوى الكبرى في دول عالم الجنوب لضمان تبعيتها للقرار الغربي، واستخدمت عناوين ومسميات عريضة من قبيل: التدخل الإنساني، محاربة الإرهاب،...

والشيء الذي لا يمكن إغفاله، ان كلا العالمين وما وجد من تفاعلات في ثناياهما وفي علاقاتهما لم يمنع من ان عناصر القوة قد تركزت في العالم الغربي، ومهما كان شكل الهرمية الدولية المترتبة عن توزيع عناصر القوة، وما صاحبها من وجود مشروع لدى الولايات المتحدة في بعض المراحل لفرض هيمنتها، بيد انه لا يمنع من ان القوى الكبرى واغلبها موجودة في العالم الغربي، باتت تلجأ إلى اعتماد وسائل وأساليب عدة في تصريف تفاعلات علاقات القوى في النظام الدولي؛ مختلفة عما كان يتم إتباعها في مرحلة القطبية الثنائية، وهذه الأساليب قائمة على إيجاد مداخل اقتصادية وثقافية، وأحيانا استخدام للمنظمات الدولية، بقصد ضمان إخضاع دول عالم الجنوب لسيطرتها، وبقصد عدم اتساع دائرة انتشار عناصر القوة عالميا بما يؤدي إلى حدوث تحولات في الهرمية الدولية[17].

ومهما يكن الحال، يقتضي التحليل الإجابة عن السؤال المتعلق بتدني مرتبة

عناصر القوة الأمريكية في النظام الدولي؟ ومن ثم تأثير ذلك على المشروع الأمريكي في اعتماد الهيمنة كخيار في إدارة النظام الدولي؟

ثانيا، خيار الهيمنة في سلوك الولايات المتحدة

ان الولايات المتحدة تسعى إلى إشاعة إدراك عالمي مفاده وجود قوة واحدة مهيمنة على العالم، وهذا الاتجاه سبق وان تبناه أكثر من رئيس أمريكي، وآخرهم الرئيس جورج بوش الابن، الذي امتلك رؤية وتصور قيمي بكيفية إدارة النظام الدولي. واكتسبت سياسة الولايات المتحدة في فرض أجندتها أهميتها وقوتها من عناصر القوة التي تملكها، سواء ما تملكه من عناصر قوة قومية، أو الناتج عن تحالفها مع دول العالم الغربي وأهمه حلف شمال الأطلسي، أو دخولها في علاقات تحالف مع دول محورية عدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ومصر والسعودية،..، والأكثر منه ان البيئة الدولية تتيح فرص قابلة للتوظيف بفعل وجود نزعة الشك في علاقات القوى الكبرى الأخرى المنافسة للولايات المتحدة، وعدم وجود إرادة لمنافسة الولايات المتحدة. وإذا ما أتينا إلى حساب عناصر القوة عالميا، سنجد ان الولايات المتحدة تملك المؤشرات الآتية بموجب إحصاءات العام 2008: نحو 28% من الناتج المحلي العالمي الإجمالي البالغ (61.7 ألف مليار) دولار، و 16.2% من حجم التبادل التجاري العالمي البالغ (15.5 ألف مليار) دولار ، و70% من التبادل الثقافي والمعلوماتي العالمي، كما أنها أنفقت 47% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي البالغ (1200 مليار) دولار. وإذا ما أتينا إلى الإنفاق العسكري سنجد أنها أنفقت نحو (560 مليار) دولار، يضاف إليها إنفاق كلفة إضافية في كل من العراق وأفغانستان، قدرت بنحو (100 مليار) دولار، وإنفاق على دعم أنشطة نووية عسكرية قدرت قيمته بنحو (30 مليار) دولار، بمعنى أنها أنفقت عسكريا نحو (690 مليار) دولار، في حين بلغ صافي إنفاق الصين الشعبية العسكري بوصفها اقرب منافسيها نحو (45 مليار) دولار[18].

وتأسيساً على ما تقدم، من البديهي أن تمتلك الولايات المتحدة مقومات القوى العظمى، وهي قد مارست في أحيان سلوك الهيمنة بفعل تملك الرغبة ووجود الإرادة لممارسة هكذا دور، وقد وصلت هذه الرغبة في أحيان إلى مستوى الوعي بالهيمنة وضروراتها، وقد انعكس ذلك بشدة في أعقاب أحداث 11 أيلول عندما ظهر موقف متشدد في إظهار قيادتها للعالم، فهل ان سلوك الولايات المتحدة في الريادة والقيادة سببه اتجاهات لأفكار صناع القرار والنخب الفكرية الأمريكية؟ ان وجود عناصر القوة العالمية الفريدة سهل على الولايات المتحدة اعتماد الأفكار الداعية لاعتماد الهيمنة العالمية. وتاريخيا، ان نزعة التفوق والهيمنة موجودة في التفكير الأمريكي، وما شجعها هو الفراغ

الموجود في النظام الدولي وعدم وجود قوة قادرة على منافستها، حتى باتت الوحيدة القادرة على التدخل في أي جزء من المعمورة، وصارت تتعامل مع القوة العسكرية بعدها أحد أهم خياراتها الناجعة[19]. ولعل مضمون ذلك الاتجاه يتمثل بما تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقه في النظام الدولي، فهي تسعى إلى ضمان الحفاظ على موقعها الريادي الدولي، وان تحقيق ذلك لا يتم الا عبر حرمان القوى الأخرى من القدرة على منافستها على الزعامة على النظام الدولي.

وعلى الرغم من حصول بعض التغير الظاهر في قيادة الولايات المتحدة عبر صعود إدارة ديمقراطية (2009–) جعلت من التغير في السلوك الأمريكي محور خطابها لتولي الحكم، فان الولايات المتحدة لا زالت تظهر لغة خطاب سياسي تشير صراحة أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة للعمل بصورة منفردة إذا ما اقتضت مصالحها ذلك. ويؤكد خطابها السياسي على فرضية الهيمنة على النظام الدولي مدعوما بممارسات عملية تبين من خلالها ما ترغب أو ما لا ترغب به من تفاعلات دولية. وتسترشد الولايات المتحدة بثلاثة مبادئ في تفاعلها مع النظام الدولي:

1–إدراك الولايات المتحدة أنها القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي: ان مكونات القوة الأمريكية في مستوى غير مسبوق لا تكافئها القوى الأخرى، في حين لا تزال القوى المتوقع ان تنافس الولايات المتحدة منشغلة بإعادة ترتيب بيئتها الإقليمية (الصين وشرق آسيا، روسيا ودول الكومنولث، الاتحاد الأوروبي وشرق أوروبا، الهند وجنوب آسيا،..). وتلك القوى تعترف بوضع ومكانة الولايات المتحدة المركزي في نظمها الإقليمية، وبمرونة وسعة حركة الولايات المتحدة في التعامل مع العلاقات الدولية، وهذا ما يجعل تلك القوى تتطلع إلى ترضية الدوافع الأمريكية، أو عدم معارضتها. رافق ذلك، ان الولايات المتحدة بذاتها قد تبنت نهج إبراز القوة بوصفه واحد من المظاهر الواضحة في السياسة الأمريكية[20].

2–الاتجاه نحو تعزيز مكانتها في النظام الدولي: يعيش النظام الدولي مرحلة تراجع مكانة القوة العسكرية مقابل إعطاء وزناً مضافاً للمكونات الاقتصادية والحضارية–الثقافية في تقرير وتقدير مكانة القوى المؤثرة في النظام الدولي، وانتشار المكونات الاقتصادية والحضارية–الثقافية بين أكثر من دولة واحدة وإمكانية امتلاك مقومات القدرة التكنولوجية، يجعل النظام الدولي يتجه صوب الانفتاح على عملية إعادة انتشار لمكونات ومصادر القوة المختلفة ومن ثم الانفتاح على علاقات التأثير المتعددة، وستكون مكانة الولايات المتحدة في هذه المكونات هي واحدة من

بين أكثر من قوة موجودة، وقد لا تكون هي الأولى في بعضها بالضرورة. وإعادة انتشار مكونات القوة دولياً سيعمل على استنهاض قطبية جديدة تحل محل ما هو قائم من قطبية ونظام هرمي تسوده هيمنة أمريكية. وباتت الولايات المتحدة تدرك تراجع قدرتها على التأثير في الساحة الدولية، وهي لم ترض برؤية تراجع مكانتها في الهرمية الدولية، لهذا اعتمدت اتجاه غير مسبوق نحو زيادة معدلات إنفاقها العسكري[21]، والتوسع في علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع دول أخرى مثل دول مجموعة الثمان والهند،.. بما يؤدي لرفع أسهمها عالميا، بمعنى ان التوسع في العلاقات سيفتح آفاقاً أرحب أمام الاقتصاد الأمريكي جراء المنافع الاقتصادية، ومن ثم أمام السياسة الأمريكية، وستنتهي إلى ربط القوى الأخرى بالمنظومة الأمريكية بشبكة من المصالح لا تستطيع الانفكاك عنها[22].

3-اعتماد سياسات المشاركة والتدخل النشط في السياسة الدولية: خلال العقد الأخير تبنت الولايات المتحدة تيارين فكريين في إدارة النظام الدولي،

-قام الأول على أساس تبني أيديولوجية سياسية دعا إليها وصاغها تيار المحافظين الجدد، وتبناها الرئيس جورج بوش الابن خلال المرحلة الأولى من إدارته (2000-2004)، وتقوم تلك الأيديولوجية على أساس رؤية تمزج رؤى دينية وتقاليد سياسية أمريكية، تتسم بميل للتعامل مع الآخرين عبر تقديم القوة على غيرها من الأدوات. وهذه العقائد والدوافع كانت مبنية على اعتقاد الإدارة الأمريكية بضرورة إعادة رسم النظام الدولي واحتكار كل ما يمكنه ان يجعل الولايات المتحدة في موقع الريادة العالمية، لهذا قدمت الإدارة الأمريكية سياسات التدخل في كل ما من شانه ان يحقق مصلحة أمريكية، ودون اعتماد هكذا سياسات ستكون الحالة الطبيعية خلال المستقبل في مداه المتوسط في أقل تقدير هي تدني ما تملكه الولايات المتحدة من عناصر قوة مقارنة بما تملكه القوى الأخرى، وسيصبح من الصعب عليها مجاراة تلك القوى، وقدم لنا أنموذجي أفغانستان والعراق دلائل على ما تقوم به[23]،

-في حين قام الأنموذج الثاني على أساس تبني خيار قبول المشاركة مع القوى الأخرى في المسائل التي يمكن قبول المشاركة فيها، بمعنى القضايا التي لا تحتك مع مكانة ووضع الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي، أو تعطي من خلاله تصور للدول الأخرى على ان الولايات المتحدة مهتمة بالشرعية الدولية، ومنها مثلا مناقشة الملف النووي الكوري ضمن المجموعة السداسية الدولية، ومناقشة ملف إيران النووي ضمن

مجموعة (5+1)،.. وخيار المشاركة تبنته إدارة الرئيس باراك اوباما التي باتت تميل أكثر إلى تعزيز فكرة المشاركة إلا إنها لن تتنازل عن مبدأ التدخل ان كانت لا تجد بدا لحماية وتعزيز المصالح الأمريكية[24].

والواضح مما تقدم، ان الولايات المتحدة تضع نصب عينيها ضمان بقاء الهيمنة، مع إدراك وجود فارق في القوة بينها وبين القوى الأخرى، ويزداد تثمين مكانة القوة في الفكر الأمريكي بفعل إعادة انتشار عناصر القوة عالميا، وهو ما تسبب ببروز، أو إعادة نهوض قوى مؤثرة (أوروبا، والصين الشعبية، والهند،...). وهنا، عمدت الولايات المتحدة إلى قسر أو إقناع القوى الأخرى للعدول عن منافستها، ويساعد في تدعيم السياسات الأمريكية وجود تقبل لنتائج السياسات الأمريكية من قبل بعض القوى الأخرى، ومثالها دول أوروبا التي لازالت منضوية في حلف شمال الأطلسي، ولا يتوقع ان تبتعد عن الحلف على الرغم من بعض الخلافات السياسية، وأحيانا الخلافات الاقتصادية مع الولايات المتحدة[25].

المحور الثالث، الهيمنة والمشروع الأمريكي لإدارة النظام الدولي

ان للوحدات السياسية الدولية كافة (الدول في المقام الأول) الفاعلة في النظام الدولي، مشروعاً سياسياً يعبر عن طموحاتها وأيديولوجيتها، وتلك الطموحات والأيديولوجية ومن ثم المشاريع السياسية متباينة من دولة إلى أخرى تبعا لتباين المصالح وعناصر القوة والمكانة، والإستراتيجيات التي تعتمدها كلاً منها، كما ان الطموح والإستراتيجية والمشروع السياسي لا ينف ان الدول الفاعلة متباينة في مقاصدها لتحقيق ذاتها في النظام الدولي[26]: بعضها يبغي السيطرة والتفرد، والبعض الآخر يبغي المنافسة واستحصال مكانة دولية تليق بما تملكه من عناصر قوة، وثالثة ترمي البقاء فقط.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإنها ومنذ نشأتها تولد لدى مؤسسيها رغبات توسعية، واعتمدت كل الوسائل للتوسع على الأرض، ثم سعت إلى تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي يرفد ذلك التوسع، فحققت ما تفوقت به على عصر الهيمنة البريطانية بالسيطرة على البحر والجو وليس البحر فحسب، فاستمرت بالارتقاء في سلم الهرمية الدولية في الوقت الذي كانت القوى الكبرى تجهد نفسها بالحروب (الحرب العالمية الأولى والثانية) لترك المجال مفتوحا لصعود الولايات المتحدة (والاتحاد السوفيتي السابق)، وبعد تفكك الأخير عام 1991 وجدت من الكتابات الأكاديمية ما روج لتفرد الولايات المتحدة بالقطبية[27]، واخرى نظرت إلى ما انتهت إليه، ورأت أنها تعيش عصر هيمنتها[28]، لهذا ظهرت من الكتابات الأمريكية ما دعت إلى ضرورة استغلال الفرصة بقصد تثبيت دعائم نظام دولي يلبي مصالح الولايات المتحدة[29].

ويكاد لم يمضي العقد الأخير من القرن الماضي، حتى ظهرت كتابات عدّت عصر الهيمنة الأمريكية عصراً قابلاً للأفول، واعتمدت تلك الآراء على حجم الاستنزاف الذي تدفعه الولايات المتحدة لإبقاء وضعها في قمة الهرمية الدولية، مقابل نمو في عناصر قوة الدول الأخرى ككل، واتجاه متزايد للولايات المتحدة لأجل استحصال شرعية لأفعالها الدولية بدلا من الفعل المنفرد، في قضايا باتت حساسة في النظام الدولي، مثل وضع إيران الدولي مع مستهل القرن الحالي، والتعامل مع وضع كوريا الشمالية. كما ان أحداث 11 أيلول 2001 لم ترفد الفعل الأمريكي، عبر تلمس جدية الولايات المتحدة في الرد على أي فعل ينتقد مصالحها أو يتعرض لها، وما تبعه من اعتماد الاستباقية (Preemptive War) ثم الوقائية (Preventative War) في إدارة مصالح وسياسات الولايات المتحدة العالمية[30]، فكلاهما عرض الولايات المتحدة ومصالحها لأخطار جديدة واستنزف قواها بشكل يفوق المكاسب المرحلية التي حققتها، فقلت قدرة الاقتصاد الأمريكي على المنافسة مقارنة بنظرائه في الاتحاد الأوروبي والصين الشعبية، ومع انتهاء عهد إدارة جورج بوش الابن تدنى وضع المحافظين الجدد في الداخل الأمريكي، وكذلك قدراتهم في التأثير على السياسة الأمريكية، اذ اختار الشعب الأمريكي رئيس جديد (باراك اوباما)، الذي قدم المشاركة في إدارة النظام الدولي على الهيمنة الأحادية؛ دون ان يلغيها بالطبع[31]، فقلت الرغبة بالتدخل أو استخدام القوة العسكرية واحتلال دول أخرى. واستطاعت الولايات المتحدة تحقيق تقدم في العلاقة مع قوى مثل روسيا الاتحادية والصين الشعبية في إدارة بعض الملفات الشائكة في العلاقات الدولية مثل: الدرع الصاروخي، والتفاهم على ملف برنامج إيران النووي،...[32].

ان ما انتهى إليه وضع الولايات المتحدة، بات يطرح تساؤلاً مفاده: ما هو مشروع الولايات المتحدة لإدارة النظام الدولي؟ وما هي آلياته؟

أولا، الأهداف الأمريكية لإدارة النظام الدولي

لقد تربعت الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي نتيجة عوامل عدة[33]:

1-الصراع مع المعسكر الشيوعي جعلها تحصل على شرعية من دول العالم الغربي لإدارة النظام الدولي، فتم رفدها بكل عوامل القوة للانتصار بذلك الصراع، فوفروا لها القواعد وتسهيل عمليات الانتشار، والدعم الاقتصادي والسياسي،

2-عناصر قوة ذاتية، ممثلة بالاقتصاد والسلاح النووي، والتقدم التكنولوجي.

3-التحالفات مع العديد من القوى الإقليمية، بما أسهم في إحكام سيطرتها الدولية.

4-اعتماد إستراتيجيات استنزاف خصمها الرئيس (الاتحاد السوفيتي السابق) والتحول

من سياسات احتواء، إلى سباق تسلح لم يستطع الاقتصاد السوفيتي تحمل اكلافها.

ان تفكك الاتحاد السوفيتي جعل العالم أمام واقع امتلاك الولايات المتحدة عناصر القوة والقدرة العالمية، لكن، هل هذه القدرات تتيح للولايات المتحدة ممارسة ادوار إمبراطورية أم ادوار هيمنة؟ الواضح ان الإجابة تتوقف على نوع الإرادة الأمريكية، فالولايات المتحدة أرادت لعب دور القطب الأوحد، إلا إنها لم تستطع، فأتت إلى ممارسة ادوار الإمبراطورية في عقد تسعينيات القرن الماضي، إلا إنها كانت أمام حقائق تعريف الذات والاتجاه في النظام الدولي مقارنة بوجود تحديات داخل الولايات المتحدة نفسها[34]، فكان عليها الاختيار بين تنفيذ الرغبات الإمبراطورية لدى التيار اليميني المحافظ ومن منظريه تشارلز كروثامر وبول وولفويتيز، وبين تنفيذ رغبات تيار يدعو إلى مجرد أحكام السيطرة على النظام الدولي بمعنى ممارسة ادوار الهيمنة، ومنع ظهور منافسين للولايات المتحدة، دعاته زبيغنو بريجنيسكي، وريتشارد هاس، وبين تيار يدعو إلى اعتماد الواقعية وعدم الانغماس الزائد في النظام الدولي لمصلحة تغليب المشاركة كونها أكثر مدعاة للمحافظة على الموارد الأمريكية؛ ومن الذين كتبوا فيه فريد زكريا، وجون ادواردز، وجوزيف ناي[35].

ولما كان الإمبراطورية تفيد بوجود مشروع سياسي للسيطرة على الأرض (دول وشعوب أخرى)، وممارسة سلطة وحيدة ومنفردة طبقا لمصلحة الطرف الإمبراطور تقوم على إخضاع تلك الأراضي لقيم الإمبراطورية ويتم تشكيل أنموذج مشرعن يتيح للإمبراطورية احتكار العنف، كما لا تعترف الإمبراطورية بأية قيود على أفعالها وسياساتها، وسواء استمر السلوك الإمبراطوري لمرحلة زمنية طويلة نسبياً أم استمر لمرحلة قصيرة نسبياً، فإنها تسعى إلى تحقيق سلام يلبي مصالحها[36]. وإزاء ذلك، نقول ان مرحلة الإمبراطورية في السياسة الأمريكية كانت قصيرة وظهرت في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ دعت الإدارة الأمريكية إلى نظام عالمي جديد، ثم ظهرت في أعقاب أحداث 11 أيلول فدعت الإدارة الأمريكية إلى حرب عالمية على ما أسمته بالإرهاب، ثم ما لبثت الولايات المتحدة ان اتجهت نحو اعتماد سياسات للسيطرة العالمية ضمن قواعد معينة، رغبة بإعادة صياغة دائمة للنظام الدولي بما يجعلها تبعد لحظة وصولها إلى مجرد كونها قوة كبرى ضمن مجموعة من القوى الكبرى التي تدير النظام الدولي، وان كانت هي أكبرها، والمتوقعة في نهاية العقد الثاني من هذا القرن، كما يذهب لذلك التقرير التنفيذي لمجلس المخابرات القومي الأمريكي عام 2005[37].

ولا ريب ان تحول الولايات المتحدة إلى قوة ذات سلوك إمبراطوري، مرجعه عدم القدرة على مقاومة مغريات وضع الإمبراطورية

الذي ظهر في أعقاب الحدثين السابقين: تفكك الاتحاد السوفيتي و11 أيلول، فهي أصبحت القوة العظمى الوحيدة، وأرادت بهذا التحول صياغة نظام دولي يضمن لها الريادة الدائمة[38]. والقول بان الولايات المتحدة مارست سلوكا إمبراطورياً أكثر مما هو سلوك مهيمن خلال تلك الحقبتين، مرجعه[39]:

أ–امتلاكها لأنموذج أيديولوجي روجت له بكثافة، كطريقة للحياة،

ب–امتلاك قوة عسكرية فاعلة، منتشرة في اغلب مناطق العالم،

ج–تأسيسها لشبكة من التحالفات السياسية والأمنية وبما يمكنها من حماية مصالحها في مناطق العالم المختلفة، وكذلك التصدي لأي ائتلاف يعرض مصالحها للخطر،

د–اقتصاد ضخم أتاح لها التحكم بأنشطة اقتصادية عالمية بالغة الأهمية.

والواقع، ان التيار المحافظ هو ابرز من دعا إلى اعتماد الولايات المتحدة أسلوب الإمبراطورية في تصريف الشأن الدولي، حتى وصل بسلوكيات الولايات المتحدة إلى مرحلة وصفها المفكر روجيه غارودي أنها إمبراطورية " ليس لها مشروع إنساني يمكن ان يعطي معنى للحياة وللتاريخ"[40]، إلا إنها سرعان ما تحولت عن هذا السلوك لصالح سلوك الهيمنة.

وعدم استمرار الولايات المتحدة بالسلوك الإمبراطوري مرجعه طبيعة النظام السياسي الأمريكي ذاته، فهذا النظام هو عبارة عن جمهورية ديمقراطية ليبرالية، وفيها من التيارات السياسية ما يمكن تصنيفه إلى أنواع: الدعاة إلى الإمبراطورية، والدعاة إلى الهيمنة، والدعاة إلى العالمية، والدعاة إلى العزلة، وكل منها له أنصاره في الداخل الأمريكي، وكل منها يسعى إلى الحصول على حظوة الرأي العام الأمريكي[41].

كما ان تحول إدارة جورج بوش الابن في عهد الإدارة الثاني (2004– 2008) إلى عنصر الهيمنة أكثر منه إلى السلوك الإمبراطوري مرجعه إدراك وجود تحول في الداخل الأمريكي، وكذلك إعادة حساب لعلاقات القوة في النظام الدولي جراء نتائج اعتماد الإستراتيجيات الوقائية خلال عهد الإدارة الأول، فهي يمكن ان تشكل سابقة خطرة يمكن ان يستثمرها كل منافسي الولايات المتحدة في أقاليمهم على اقل تقدير، ما سيربك النظام الدولي، ويزيد من أعباء سيطرة الولايات المتحدة والتزاماتها على النظام الدولي؛ وهي التزامات مصدرها الأساس دعم الداخل الأمريكي[42].

ثانيا، مشروع الولايات المتحدة لإدارة الهيمنة على النظام الدولي

ان قراءة تاريخية تبين ان الولايات المتحدة احتلت مكاناً في قمة الهرم الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما تراجعت نسبياً مكانة كل من بريطانيا وفرنسا، وتدهورت

مكانة ألمانيا واليابان وايطاليا، إلا ان صعودها إلى قمة الهرم وجد له منافسة من الاتحاد السوفيتي، الذي تقاسم معها نسبياً السيطرة على النظام الدولي. وبعد خروج الاتحاد السوفيتي من المنافسة (مفككا عام 1991)، وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقع الريادة، وان هناك مجالات باتت تعاني فراغاً، فاندفعت إلى استغلالها، وكانت البداية باحتواء ألمانيا الشرقية، وانهيار النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية وتحولها نحو النظم الليبرالية، واندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991، بمعنى آخر ان مكانة الولايات المتحدة لم تأخذها بالصدفة إنما بالتدرج[43]، وإستراتيجيات إدارة النظام الدولي كانت حاضرة وتنفذ في جانب مهم من ذلك النظام بأدوات عسكرية (حلف شمال الأطلسي، والقوة العسكرية الأمريكية والقواعد المنتشرة عالميا)، واقتصاديا (المؤسسات الاقتصادية الدولية، والدولار كعملة اقتصادية عالمية، والقروض،...)، وثقافية (الأنموذج الليبرالي والديمقراطية وحقوق الإنسان،..)[44]، بيد أنها في عام 1991 اتجهت إلى إدارة ما تركه منافسها (الاتحاد السوفيتي) من مجالات نفوذ. وفي هذه اللحظة عبر صناع القرار الأمريكان من المحافظين عن الرغبة باستغلال الفرصة للتوسع، والتدخل، وهو ما نفذته بسلوكيات عدة طوال المرحلة الممتدة بين 1991 –2010 (تاريخ انتهاء كتابة البحث)، ظهر خلالها سلوك إمبراطوري عام في مرحلتين 1991– 1993، و 2001– 2004، وسلوكيات إمبراطورية فرعية، في ما عدا تلك المرحلة، مع شيوع مظهر السلوك المهيمن بشكل عام في أعقاب عدم توافر بيئة مناسبة لاعتماد سلوك إمبراطوري عام. والسؤال الذي يطرح هو: ما حدود الهيمنة الذي يمكن للولايات المتحدة اعتمادها خلال السنوات القادمة؟ وهل يستجيب النظام الدولي للهيمنة الأمريكية؟

المحور الرابع، حدود الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، الفرص والتحديات

يشكل المحيط أو البيئة التي توجد فيها الدولة ويجري فيها تفاعلاتها، واحد من محددات الحركة أمام الدولة، فالبيئة تحدد أطراف ونوع التفاعل الذي يمكن ان يظهرا، وهو ما يستدعي قراءة صحيحة لتلك البيئة لمعرفة مدى المرونة في خياراتها السياسية. والبيئة هنا تقع في مجالين هما: بيئة إقليمية وبيئة عالمية، وهذه المجالات (البيئة) تؤثر على الدول كافة بنسب متباينة، بحسب انغماسها في المصالح والإستراتيجيات العالمية والإقليمية.

ولا تعيش أي دولة بشكل مجرد، إنما تعيش في إطار بيئة يوجد بين أطرافها حجم من التباين في المصالح والتطلعات، وهذا ما يجعلها بحاجة إلى ان تقرأ الفرص والتحديات التي يمكن ان تواجهها في الحاضر والمستقبل، ولما كانت الحياة الدولية تتطلب اعتماد

الحسابات الدقيقة فان استشراف كلا الفرص والتحديات ينبغي ان لا يحيد عن الحساب حتى يسهل استثمار الأولى وتدارك أخطار الثانية عليها.

واليوم، المتغيرات المؤثرة في النظام الدولي يصعب حصرها بعدد محدد، وهي تفرض احتمالات للمستقبل. ويزداد يوميا سعة عدم اليقين في التوقعات لكلاهما الفرص والتحديات، ضمن حيز زمني قصير نسبيا، وليس البعيد نسبيا. وعدم اليقين يفرض على الدول قراءة دائمة للمستقبل.

أولا، المتغيرات المؤثرة في مستقبل النظام الدولي

ان النظام الدولي هو قيد تشكل مستمر، لهذا كل نظام هو ابن لحظته التاريخية، ومكوناته هي الدول (ابرز شخوص النظام)، والقضايا (محط الاهتمام الدولي)، والتفاعل (نوع العلاقات)، كما ان توزيع الموارد والإمكانات واعتماد الإستراتيجيات يفرض علاقات قوى محددة على النظام الدولي، وهو ما يؤثر على تلك المكونات بشكل أو آخر، ويفرض أنماطا من القيم تتباين من نظام إلى آخر ظهر أو قد يظهر في العالم.

وما هو قائم اليوم من نظام دولي لا يتعدى ان يكون خليطا من قطبية أحادية (العسكرية الأمريكية) وهيمنة (سياسية أمريكية) وتعددية قطبية (اقتصادية وثقافية)، فتفكك الاتحاد السوفيتي افرز تفرداً أمريكياً في النظام الدولي، إلا ان إدراك القيادات الأمريكية لسعة فضاءات النظام الدولي، وان الانغماس في كل التفاصيل سيؤدي إلى استنزاف الموارد وإجهاد القدرات الأمريكية، وهو ما أدى إلى اعتمادها إستراتيجيات براغماتية في عهد الرئيس كلنتون (الدعوة إلى التصرف بشكل جماعي لإدارة قضايا النظام الدولي، والتصرف الأحادي عند الضرورة).

إلا ان هذا النظام سرعان ما تفكك جراء صعود المحافظين الجدد إلى قمة الإدارة الأمريكية، وما اعتقدوا به من ضرورة ان يكون القرن الحادي والعشرين هو قرناً أمريكياً، بمعنى إعادة تشكيل التفاعلات والقيم العالمية على وفق ما تريده الولايات المتحدة، واستغلوا أحداث 11 أيلول لفرض أجندتهم (قيم الأحادية) بما يملكوه من قوة عسكرية، إلا أنهم انتهوا إلى استباحة مهمة للموارد الأمريكية في حروب استنزاف، في ظرف يعيش العالم بروز لقوى كبرى وإقليمية طامحة. وبدلا من قيم الاستباقية والوقائية والفوضى الخلاقة[45]، أدركت القيادات الأمريكية خطل ما انتهت من سياسات وإستراتيجيات، فاتجهت صوب الانكفاء عن التدخل المنفرد والحرص على استجداء الشرعية (الرضا الدولي) عن أفعالها، وهو ما تم تلمسه مع السياسات التي تتوخى التعامل مع كوريا الشمالية وإيران، فهل يمكن ان يستمر الحال في الولايات المتحدة إلى ما هو قائم اليوم من

سياسات، وبعبارة أخرى هل يستمر النظام الدولي على ما هو قائم اليوم؟

الواقع، ان ما قد يستقر عليه النظام الدولي هو رهن بعدة متغيرات، وأهمها[46]:

1-الأسلحة النووية: وهي مخرج لتطور التكنولوجيا، فما عادت قوة الدول تقاس بحجمها أو بحجم مواردها فحسب، إنما أيضاً بحجم ما تستثمره من موارد في التنمية البشرية، وبقدرة تلك الموارد على إنتاج التقنية الكفيلة بالحماية والارتقاء. والسلاح النووي هو وسيلة مناسبة لإيقاف أي اعتداء بحكم كونه وسيلة ردع وليس وسيلة هجوم، والملاحظ ان العالم أمام ظاهرة تزايد الدول التي تملك أو تريد ان تملك السلاح النووي، وهو ما قد يضع العالم أمام مأزق توليد إستراتيجيات جديدة للتعامل مع وجود دول نووية عدة قد تفوق الـ (10 دول) نووية[47].

2-المعلوماتية والاتصالات: ان العالم اليوم بات يشهد تسارعاً غير مسبوق في حركة الأموال والبشر والمعلومات، حتى بات العالم أشبه بالقرية الصغيرة، وكل حدث فيها يؤثر في باقي أجزائه، بل ان هذه الثورة جعلت النفوذ إلى أحد عوامل القوة وعلاقاتها متيسراً نسبياً لمن يملك التقنية والإرادة.

3-التكتلات، السياسية منها والاقتصادية والعسكرية والثقافية: وهي تكتلات مصالح أو تكتلات انتماءات أيديولوجية، وبات النظام الدولي يعج بها، وقد تنتهي هذه التكتلات بما تفرضه من التزامات إلى صياغة نظام علاقات الدول بنظام علاقات التكتلات، وستفرض التكتلات الكبرى على النظام العالمي قيمها وتفاعلاتها.

4-الطموحات: بمعنى توافر قيادات سياسية تؤمن بأيديولوجيات تعطي للمكانة والريادة اعتباراً متزايداً، ولا نتحدث هنا عن الأيديولوجيات التي تؤمن باعتقادات إنهاء العالم أو السيطرة عليه تحت مسميات مختلفة وهو ما أصبح ضاغطاً على النظام الدولي والنظم الإقليمية في مناطق عدة، انما حديثنا هو عن طموحات لقيادات ترغب بإعطاء دولها مكانة دولية رفيعة. وهذه القيادات من شانها الارتقاء ببلدانها، أو اعتماد إستراتيجيات تؤثر على مستقبل النظام الدولي.

5-الثقافة العالمية المشتركة: بمعنى حجم المشتركات بين دول وشعوب العالم، وتحديداً على صعيد الأنماط الثقافية، وأنظمة الحكم والرؤى المشتركة، فهذا من شانه ان يقلل حجم الصور السلبية بين الدول والشعوب، ويكون مدعاة للتعاون بينها، ويسمح بإشاعة أجواء نسبية للاستقرار العالمي.

وكل هذه المتغيرات تؤثر بنسب متباينة في إعادة التشكل الدائمة للنظام الدولي، وتجعل أي نظام دولي محتمل، خلال المستقبل المتوسط، يقع في واحد من أربعة مشاهد، يمكن إيجازها بالآتي[48]:

-المشهد الأول، الاستمرارية: بمعنى الاستمرار بالهرمية الدولية، وفي أطراف النظام الدولي الرئيسة، وفي القضايا موضع الاهتمام وفي نوع التفاعلات والقيم السائدة. واحتمالات بقاء الوضع الراهن تكاد تكون ضعيفة نظراً لحجم التغيير في العوامل التي تشكل بيئة وموارد وعلاقات التفاعل. وهذا ما يدفعنا إلى القول بان نبحث عن تصورات أخرى ستسود النظام الدولي.

-المشهد الثاني، نظام أحادي: بمعنى حدوث تغير في الهرمية الدولية وفي نوع التفاعلات والقيم السائدة، وباتجاه بروز الفكرة والأيديولوجية والقوة الواحدة، ونظراً لاتساع قضايا النظام الدولي وأطرافه، فمن المتصور ان ما قد يحدث هو ظهور تكتل كبير واحد أكثر منه تصور بروز الولايات المتحدة إلى مرحلة الأحادية القطبية التامة على النظام الدولي، وقد تكون الولايات المتحدة هي مركز هكذا قطب، والنتيجة الممكن تصورها هي تزعم تكتل الولايات المتحدة للنظام الدولي القادم وان تفرض قيمها على العالم. وقد يكون هذا التكتل عبارة عن سلسلة من التحالفات (عسكرية عبر حلف الأطلسي، واقتصادية؛ وستكون بحاجة إلى تأسيس تكتلات ثقافية وسياسية لضمان الضبط للنظام الدولي).

-المشهد الثالث، نظام تعددي: ان ما يعيق حدوث المشهد السابق عاملين هما: انتشار عوامل القوة بين الدول، والتباين في العوامل الحضارية والثقافية[49]، وكلاهما يجعل الاندماج التام في إطار التكتل الذي تدعمه الولايات المتحدة غير متحقق، كما ان منظمات من قبيل (التجارة العالمية، الأمم المتحدة،..) لم ترتق إلى مصاف المنظمات العالمية القادرة على احتواء كل دول وثقافات العالم وإعادة توليفها بقيم ثقافية عالمية جديدة، وهنا من المتصور ظهور قوى أو ربما تكتلات بالضد من التكتل الذي يتمحور حول الولايات المتحدة، ويمكنها ان تضم دول من قبيل (روسيا، الصين، الهند،..).

-المشهد الرابع، الفوضى: وهو مشهد إلى الضد من نظم الضبط الدولي العام السابقة، بمعنى حدوث فوضى تنهي أي مظهر من مظاهر القيم والتفاعلات المعروفة القابلة للضبط، وخلاله تسود حروب وصراعات على نطاق واسع غير قابل للسيطرة، والأسباب التي قد تقود إلى حدوث تلك الفوضى هي:

أ-كثرة الحركات دون مستوى الدولة، غير المنضبطة بقواعد قانونية دولية، والتي تعتمد أجندات أيديولوجية متشددة، وتلجأ للعنف في سبيل تحقيق أهدافها، مما يؤثر على النظام في إدارة العلاقات بين الدول،

ب-كثرة القيادات التي تدعو إلى اعتقادات أيديولوجية شاذة، والتي تتحكم بمصير شعوب ودول عدة، من قبيل ان كثرة الفساد يعجل بظهور المخلص، لهذا من الوجوب الإفساد وتشجيع الظلم والحروب لتعجيل هذا الظهور، وهذا الاعتقاد وجد لدى الرئيس بوش الابن، وأثرت اعتقاداته على العلاقات الدولية؛ وتحديداً في القضايا الدولية التي امتزج فيها العامل السياسي بالعمل الديني مثل الصراع العربي-الإسرائيلي[50]،

ج-انتشار عناصر القوة بين بعض الدول الصغيرة، في ظرف لا تزال علاقاتها تحمل تقاطعات عدة، وهذا ما ينذر بحدوث حروب إقليمية عدة، وكلما كثرت هذه الحروب كلما زادت عوامل عدم الاستقرار في النظام الدولي، وفي ظرف عدم قدرة الموارد المتاحة على إدارة ملفات النظام الدولي كافة فمن المتوقع حدوث فوضى تزداد سعتها كلما زادت الحروب الإقليمية.

د-الأوبئة والكوارث الطبيعية الشاملة، من قبيل حدوث حرب نووية تؤدي لتلوث شامل، أو حدوث تغير مناخي شامل، أو حدوث كارثة في النظام الشمسي، بما يؤدي لإنهاء دول كاملة وربما إرباك أو إنهاء النظام في العلاقات الدولية.

ويمكن بيان التحول في النظام الدولي عما موجود من خلال إدراك ما هو قائم، فاليوم النظام الدولي تقف عند قمته الولايات المتحدة، ممتلكة أوسع عناصر للقوة، وقاعدة الهرم عريضة لكنها تملك اقل عناصر للقوة، وانه كلما زاد الانتشار في توزيع عناصر القوة سواء نحو قاع الهرم الدولي أو نحو ازدياد عدد وقوة المنافسين كلما يتوقع ان يكون ذلك تقلصا من الرصيد العالمي للولايات المتحدة، ينظر الشكل (1) والشكل (2)، وكلما زاد الانتشار زادت إمكانية بروز قوى كبرى جديدة، وربما يصل العالم إلى مرحلة تغيب معها القطبية الدولية.

الشكل (1)

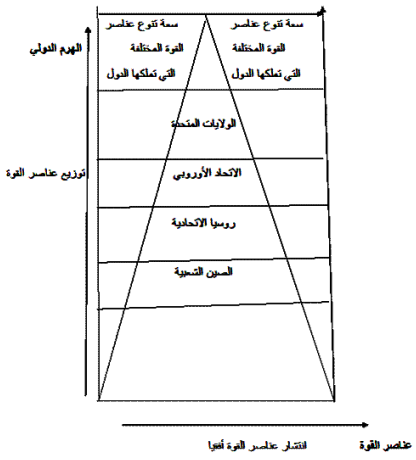

المصدر: المخطط من عمل الباحثين

ثانيا، حدود الهيمنة

من بديهيات العلاقات الدولية ان التغير والتغيير واقعة دائمة. وان مخرجات التغير تتراكم إلى ان يصل الإطار العام المنظم للعلاقات على صعيد النظام الدولي إلى مرحلة لا يستطيع معها الاستمرار، فيحدث التحول الكلي اما سلماً (التغير) أو عبر الحروب (التغيير) لتأكيد الواقع الجديد. وقد يحدث التحول (التغير أو التغيير) بسرعة كبيرة بفعل عوامل الصراع والحروب والتحالفات والاكتشافات العلمية الكبرى، بيد ان ما لا يمكن إنكاره ان مجالات التغير هي:

1-المجال العلمي، وبروز مكتشفات علمية تغير حسابات عناصر القوة في علاقات القوى الدولية.

2-المجال العسكري، وتحديداً على صعيد الإنفاق العسكري، وامتلاك أنظمة أسلحة جديدة، وانتشار عسكري، وعقيدة عسكرية تدفع إلى إحداث تغيير في البيئة الخارجية.

3-المجال الاقتصادي، وتقاس بالقدرة التنافسية، ومعدلات النمو ومعدل استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي، وحجم التجارة الخارجية، ومعدل إنتاجية الفرد، ودليل التنمية البشرية.

4-المجال الأيديولوجي، ويقاس بمدى وجود إطار فكري واضح ومميز وقابل للأعمام على باقي الأمم والدول الأخرى، أو التفاعل الثقافي معها.

5-مجال التحالفات الكبرى، بمعنى مدى تطابق المصالح الأمنية والإستراتيجية لصياغة اطر عمل متقاربة بهدف تحقيق أهداف مشتركة أو لعزل أو ردع خصم أو منافس ما.

6-المجال السياسي، وإذا ما توافرت المجالات في أعلاه يتوجب امتلاك إرادة سياسية لإحداث تغير في النظام الدولي العام، أو في احد النظم الفرعية، وإلا فان الدولة ستعاني عدم تطابق عناصر القوة مع مجالات النفوذ بمعنى وجود عناصر قوة فائضة أو معطلة عن الاستخدام، كما في دول مثل كندا واستراليا[51].

لقد وصل الاتحاد السوفيتي نهاية ثمانينيات القرن الماضي إلى مرحلة لا تتطابق فيها عناصر قوته في المجالات أعلاه، مع ما يقوم به من ادوار، ولما كان النقص في عناصر قوته يعوض من الأخذ من عناصر البنية التحتية، فقد وصل الداخل السوفيتي إلى مرحلة لم يتحملها امتداد المصالح الدولية لتلك القوة، وبدلا من الانسحاب وتقليص مجالات النفوذ لتكون متوافقة مع عناصر ومجالات القوة (الإقليمية أكثر مما هي دولية)، اندفعت القيادات السوفيتية إلى إعلان التفكك. وانسحاب طرف دولي من النظام الدولي سمح ببروز مجالات وفراغات غير مملوءة، اما ان

تملؤها قوى إقليمية، وهو ما حصل في حالات محدودة استفادت منه الصين والهند وألمانيا والبرازيل وجنوب إفريقيا، أو ان يسود بها عدم استقرار نسبي أو عام، وهذا ما حصل في بعض المناطق من قبيل احتلال العراق للكويت عام 1990، وظهور عدم استقرار في بعض دول الاتحاد السوفيتي في أعقاب تفككه، وانزلاق أفغانستان نحو نفق الفوضى الذي قضم من مستقبل البلاد،..[52]. في هذا الظرف كانت الولايات المتحدة في مرحلة تتطابق التزاماتها وأدوارها مع عناصر قوتها ومجالات القوة في أعلاه، بيد أنها تمددت باتجاه خطوة نحو الأمام، عندما دافعت وروجت إدارة الرئيس جورج بوش الأب عام 1991 عن نظام دولي يجري (في حينه) إعداده وتشكله[53]. هذا التمدد استشعرت إدارة الرئيس السابق بيل كلنتون (1994 –2000) إنها أخذت من الداخل الأمريكي عبر ارتفاع مؤشر العجز في الموازنة الأمريكية، وازدياد الدين العام للناتج المحلي، وكانت دالة المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{نسبة النمو في الناتج المحلي الأمريكي الإجمالي}}{\text{الناتج المحلي الأمريكي الإجمالي}} \text{ الى معادلة: } \frac{\text{نسبة النمو في الناتج المحلي للقوى الكبرى والإقليمية الكبرى}}{\text{الناتج المحلي للقوى الكبرى والإقليمية الكبرى}}$$

هذه الدالة كانت في غير صالح الولايات المتحدة، ويؤشر على تراجعها، فعمدت إلى التحول من النهج الإمبراطوري كإطار عام إلى نهج العالمية كإطار عام لسلوك الولايات المتحدة الخارجي، بيد انه مع مستهل القرن الحالي، تسنم المحافظون الجدد سدة الحكم في الولايات المتحدة، وأعادوا الكرة إلى السلوك الإمبراطوري، ووجدوا الذريعة بأحداث 11 أيلول، واستخدموا الحرب على الإرهاب لبلوغ مقاصد الإستراتيجية الوقائية بإزالة أي خطر يواجه ترتيب أوضاع النظام الدولي من اجل قطبية أحادية أو هيمنة دائمة، بيد ان ذلك انتهى إلى نتائج سلبية على الداخل الأمريكي نفسه، فالتحالفات الدولية التي وجدت من اجل تيسير السلوك الأمريكي ليكون اقل كلفة في تحقيق أهداف الولايات المتحدة العالمية، ودفع جانب من الكلف، عبر التزامات ثنائية ووسيلة تشغل بها المنافسين الإقليميين، باتت قليلة الجدوى في أعقاب احتلال العراق عام 2003، اذ انسحب اغلب حلفاء الولايات المتحدة من العراق، ولم يتحمل الحلفاء في حلف شمال الأطلسي تحميل الحلف وزر ضبط استقرار وضع العراق الدولي (باستثناءات متعلقة بتحمل التزامات تدريب قوات عراقية محدودة أعقاب مؤتمر اسطنبول في حزيران 2004)[54]. وعانى الداخل الأمريكي الكثير من ارتفاع مؤشري العجز والمديونية، كما ان دالة معادلة النمو إلى الناتج المحلي السابقة باتت تنذر بتعريض القدرة التنافسية لاقتصاد الولايات المتحدة إلى الخطر[55]، كما ان التطورات التكنولوجية في المجال العسكري ليست حكرا على الولايات المتحدة، وان كان أهمها موجود في الأخيرة، يضاف إلى ذلك انتشار لمكونات

القدرة النووية حتى أعلنت كوريا الشمالية نفسها قوة نووية عام 2004، وأعلنت إيران الوصول إلى مستوى القدرة الصناعية على التخصيب عام 2009، وبات ضبط هكذا نظام دولي يتطلب مزيدا من الالتزامات ومزيدا من الموارد التي لا تستطيع الولايات المتحدة لوحدها الإيفاء بها مجتمعة[56]، فبعد ان تبنت مشروع الدرع الصاروخي، وجدت نفسها أمام مساومة تفرضها روسيا الاتحادية بحكم الأمر الواقع (إعادة النظر بمشروع الدرع الصاروخي مقابل ان تسهل روسيا الاتحادية عدم خروج إيران عن وضعها الدولي، بمعنى ضبط مستوى التسلح الإيراني برضاء المجتمع الدولي)، فقدمت الولايات المتحدة هذا التنازل في ربيع عام 2009[57]، وأعلنت روسيا الاتحادية عن تأييدها لعدم تحول إيران إلى قوة نووية، أعقبت الولايات المتحدة هذا السلوك بمؤتمرين دوليين، الأول لمنع الانتشار النووي في نيسان 2010، والثاني لإعادة النظر بمعاهدة منع الانتشار النووي في آيار 2010، وكلها تهدف إلى وضع قيود على بروز قوى نووية جديدة قد تزيد كلف والتزامات ضبط الولايات المتحدة لاستقرار النظام الدولي في حده الأدنى، وفي حده الأعلى تقلل من كلف إعادة صياغة نظام دولي يراعي مصالحها[58]. وسبق ذلك، إعلان التزام الولايات المتحدة سحب قواتها القتالية من العراق؛ الذي استنزف من الموارد الأمريكية ما قدر بين (3– 4 آلف مليار) دولار[59]؛ وإشراك للحلفاء في دعم جهود تحقيق استقرار في أفغانستان، ثم أعقبها إعلان إستراتيجية الولايات المتحدة من لدن الرئيس باراك اوباما في حزيران 2010 بان الولايات المتحدة ستعتمد صيغة إشراك الحلفاء في إدارة ملفات القضايا الدولية[60].

إذن، الولايات المتحدة، وإزاء امتدادها بشكل يفوق مواردها، في عالم يزداد انفتاحه على الأزمات وعدم استقرار في أكثر من إقليم؛ لم تعلن الانسحاب كلياً إلى حدود مجالها الإستراتيجي في الأمريكيتين، ولم تعلن استمرار التصريف الأحادي لملفات القضايا الدولية، إنما أعلنت التحول نحو المشاركة، أي إشراك الآخرين في جزء من الالتزامات الدولية[61]، على ان يجري ذلك تحت السيطرة والهيمنة الأمريكية، بمعنى تحول الولايات المتحدة إلى سياسة مقاربة لسياسة بريطانيا في حمل الميزان بين القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر، انما سياستها لا تكتف بذلك بل تشارك هي كنتيجة لوجود مصالحها وقواعدها في القضايا الدولية المختلفة.

ان ما تقدم، احدث تغيرات في النظام الدولي، وفي موقع علاقات القوى، وعلى حساب الأخذ من مكانة الولايات المتحدة العالمية، فسمح ببروز ادوار ومكانة لقوى دولية كبرى أكثر من ذي قبل (روسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والصين الشعبية)، ولقوى إقليمية كبرى (الهند والبرازيل وجنوب

إفريقيا،..)، وباتت الولايات المتحدة غير قادرة على تنفيذ سياسات الأحادية دون تحمل كلف ربما ستأخذ من وضعها الدولي الكثير، فالانتصار في حرب عسكرياً أمر ممكن الا ان ضبط نتائج تلك الحرب سياسياً فيما بعدها هو أمر فيه صعوبة[62]، لهذا نجدها باتت تبحث عن الشرعية الدولية في فعلها تجاه إيران.

واليوم، إذا ما نظرنا إلى النظام الدولي، بوصفه بيئة سلوكية لتفاعلات الوحدات الدولية المختلفة[63]، فإننا نلحظ الآتي[64]:

1-ان عناصر القوة قد شهدت تحولاً عما كان عليه بعد انتهاء الحرب الباردة من ثنائية قوة عسكرية-قوة اقتصادية، ليبرز عامل المعلوماتية والاتصالات بوصفه عامل مسامي بإمكانه قلب معادلات القوة في مرحلة قصيرة؛ دون إنكار ادوار العاملين السابقين،

2-ان الوحدات التي تشكل النظام الدولي باتت غير محددة، فهي ليست دول فحسب وليست شركات كبرى فحسب، وليست تكتلات اقتصادية أو عسكرية فحسب، وليست منظمات دولية فحسب، إنما هي خليط من كل ذلك، والأمر يتعداها في حالة الأحلاف والشراكات الدولية،

3-ان التفاعلات بين وحدات النظام الدولي باتت تضم كلاً من صيغة (system) أي التنظيم وصيغة (order) أي القواعد المنظمة، وهذه التفاعلات انفتحت بحكم ثورة الاتصالات على مجالات التفاعل السياسية كافة: العسكرية والاقتصادية والثقافية، وبتنا نقترب من العلاقات القطاعية وليست العلاقات الشاملة، فكل علاقة ليست هي علاقة صراع مطلق أو تعاون مطلق إنما قد تكون العلاقة كإطار هي علاقة صراع الا إنها تحوي على علاقات تعاون عسكري و/أو اقتصادي و/أو ثقافي، وقد تكون العكس من ذلك، ولنا في علاقات الولايات المتحدة بدول أوروبا وروسيا الاتحادية والصين الشعبية مثال على ذلك،

4-كما انفتحت علاقات النظام الدولي على علاقات تأثير غير مسبوقة، فهي لم تعد حكراً على علاقات الدول، إنما باتت أوضاع داخلية في دولة ما عنصراً مؤثراً على علاقات لعدة وحدات دولية؛ ينظر بهذا إلى الوضع في السودان، والعراق بعد العام 2003، بل ان التحول في علاقات القطاعية (سياسية و/أو عسكرية و/أو اقتصادية و/أو ثقافة) بين دولتين أو أكثر ما من شانه إعادة قراءة للعلاقات الدولية كلياً أو جزئياً، أو في نظم إقليمية مهمة، مثلا العلاقة بين تركيا وإسرائيل جراء الصراع العربي-الإسرائيلي.

هكذا نظام، هل يسمح للولايات المتحدة الاستمرار بهيمنتها؟ أم انه سيسرع من اتجاه المشاركة بإدارة ملفات العلاقات الدولية؟

الواقع ان الوصف أعلاه يعطينا انطباع ان العالم يتجه صوب عدم ظهور شكل محدد للقطبية، وهو ما يمكن ان يبينه المخطط بالشكل (2).

الشكل (2)

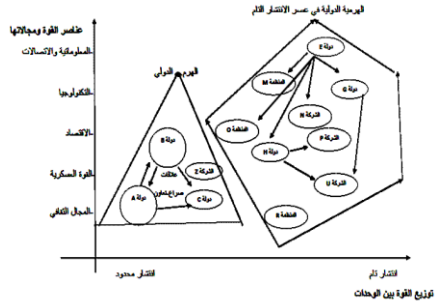

المصدر: المخطط من عمل الباحثين

ودرجة استمرار هذا النمط أمر غير ممكن سواء كليا أو جزئيا، فكل نظام دولي فيه خاصية التغير التدريجي أو المفاجئ، بمعنى ان كل تحول أو تغير في واحد من المجالات السابق ذكرها لا بد ان يتحول إلى مدخل يؤثر على تفاعلات النظام الدولي العام أو الفرعي، وكل تحول سينتهي إلى مخرجات تنهي حالة استقرار نسبي لتظهر وضع جديد لا يستقر نسبيا ما لم يحدث تحول مماثل في ادوار ومكانة وتفاعلات دوله[65].

واليوم، باتت إمكانية اللجوء إلى المتغير العسكري (استخدام أو تهديد باستخدام) من قبل القوى الكبرى في تصريف علاقاتها أمراً شبه معدوم في الحسابات الإستراتيجية بفعل العامل النووي، والعوامل غير المحسوبة هو استخدامه من لدن قيادات منشقة في تلك الدول أو من لدنل دول إقليمية أو قيادات منشقة فيها. وتظل التفاعلات مفتوحة على المجالات الأخرى فيما بين هذه القوى، والعامل النووي أفاد بالتحول في النظام الدولي من الخاصية الجامدة إلى الخاصية المرنة في توصيف هيكليته. وهذا لا ينف، ان عدم التجانس سواء في تحديد عناصر القوة أو في تحديد علاقات القوى في هذا النظام هو أمراً قائماً، وهذا ما يعطي فسحة انه بإمكان دولة صغرى ان توقع إيذاء وكلف متباينة بدول كبرى[66].

ولن يكون بإمكان أية قوة دولية أو إقليمية، في هذا النظام، واحتمالاته خلال المستقبل المنظور (3 –5 سنوات) القادمة، ان تأخذ من مكانة وادوار الولايات المتحدة الريادية الشيء الكثير، فالأخيرة تملك من عناصر القوة ما يجعلها تستمر بالريادة في مجالات القوة المعروفة[67].

في المقابل، أدركت الولايات المتحدة ان النجاح في ريادتها والاستمرار بها يستدعي منها إحداث تغير في سلوكها الخارجي نحو اعتماد الشراكة مع الحلفاء في قضايا دولية عدة لها تماس مع المصالح الحساسة للقوى الأخرى. وخلاف ذلك ستسرع القوى الأخرى في إيجاد تفاعلات ستنتهي إلى نظام دولي قد لا يتيح للولايات المتحدة ممارسة الهيمنة وإنما

أقصى ما سيسمح به هو جعلها طرفاً مشاركاً رئيساً في إدارة شؤون النظام الدولي[68].

المحور الخامس، العرب والنظام الدولي.. لغة المصلحة مقابل لغة الأيديولوجية

ان عالم اليوم لا يتقبل بالمطلق مقاربة وجود عداء دائم أو صداقة دائمة بشكلها المبسط لما يحويه من تعقيدات لعناصر القوة ولعلاقات القوى، فاختزال العلاقات بعداء مطلق أو صداقة مطلقة اقرب إلى التشدد غير المبرر منه إلى امتلاك القدرة على إدارة دولة، فمناهج إدارة علاقات بين دولتين أو أكثر تتنوع بين اعتماد سياسات تكاملية، أو تعاون، أو تنافس، أو خلاف، أو توتر، أو أزمة، أو صراع، أو حرب، ويمكن أن تأخذ العلاقات بين دولتين أكثر من صيغة متقاربة مما ذكرنا في الميادين المختلفة، وخلافه تعيش الأطراف المعنية صراع وجود يصعب التوفيق بينه أو أنها تعيش مرحلة اندماج أو انصهار ببعضها، في حين إن اغلب العلاقات هي عبارة عن أكثر من وجه: تكامل اقتصادي–تعاون سياسي، تعاون سياسي–تنافس اقتصادي،... هذا من جانب، ومن جانب آخر قد يذهب البعض إلى القول إن البيئة الخارجية في ظل التسارع الذي تفرضه التطورات التكنولوجية باتت لا تسمح بخيارات عديدة، فهي في معظم الأحيان تصادر الإرادات الداخلية تحت ضغط مقتضيات البيئة الدولية وتفاعلاتها[69]. نقول هذا صائب الا إننا نرى إن التسارع هو ظاهرة والتفاعل ظاهرة،.. وكل ظاهرة هي ناتج ثلاث عناصر: أطراف، وقضية أو قضايا، وعلاقات بين الأطراف والقضايا، ومن ثم يمكن التعامل مع كل ظاهرة ومحاولة إحداث تكييف لها عبر تغيير بعض العلاقات أو إدخال قضايا أو أطراف أخرى إليها؛ وهذا هو جوهر العمل السياسي الخارجي الذي يقوم على فكرة العمل الدائم على تهيئة بيئة خارجية غير عدائية في الحد الأدنى وميسرة لتحقيق المصالح في المقام العام.

وفي ضوء ما تقدم، تطرح تساؤلات عدة منها: بماذا يمكن وصف وضع العرب العام؟ وعلى الرغم من اعترافنا انه لا وجود لدولة عربية واحدة، وإنما هناك هواجس عربية مشتركة، فمنها نتساءل مرة أخرى، هل يعيش العرب حالة تعاون أم صراع مع محيطهم؟ وهو ما يطرح تساؤل آخر مفاده: هل هناك مخطط لاحتواء المنطقة العربية؟ وهذا ما يدفعنا إلى طرح تساؤل: ما هي طبيعة العلاقة بين البيئة الإقليمية والقوى الكبرى في النظام الدولي؛ وتحديداً تجاه القضايا العربية؟

توجد في النظام الدولي دول مهمة لم تختبر بعد إمكاناتها، وهذا ما يجعل القول بان النظام الدولي يعيش مرحلة الأحادية فحسب قول غير صائب، وهو ما يدفع إلى رصد التفاعلات في ذلك النظام للحكم عليه، وما يرتبط بتلك التفاعلات من أطراف داعمة ومعرقلة، ونوع القضايا المثارة والتي تتجه

صوبها تفاعلات الأطراف المختلفة. ويمكن إيجاد صورة أكثر دقة لما يجري في النظام الدولي، فالتفاعلات بين الوحدات المختلفة هي تصرفات صادرة عن أطراف راغبة بنقل نواياها في وقت معين إلى المجتمع الدولي عامة، أو إلى موضوعة أو منطقة محددة، معبرة من خلالها عن وجود مصلحة لها وأهمية تلك المصلحة. والولايات المتحدة أظهرت إرادتها ونشاطها والتزامها بإدارة اغلب تفاعلات النظام الدولي، اما باقي القوى فقد احتوت عناصر مهمة وإمكانات الا انه لم تظهر بعد التزاماً واضحاً وصريحاً في تحويل تلك الإمكانات إلى قدرات سياسية قابلة للاستخدام في إدارة النظام الدولي أو المشاركة في إدارته، وتحمل الكلف والالتزامات المترتبة عليها[70]، لهذا جل التركيز منصب على الولايات المتحدة، اما على الصعيد الإقليمي، فان نسبة ما يصنعه العرب من تلك التفاعلات لا يزال محدود جداً، وفسحة واسعة منه تضطلع بها القوى الإقليمية. وتقاطع سياسات القوى الإقليمية الفاعلة (إسرائيل، وإيران، وتركيا) يكاد يجذب العرب نحو مجالات اهتمام بعيداً عن اهتمامات وانشغالات العرب الرئيسة، والتي كان يفترض أن يكون تنمية الإنسان العربي هو نقطة التركيز فيها. وبدلاً من ذلك، نجحت تلك القوى في اختزال أغلب ادوار العرب في إطار ردود الأفعال المخطط لها مسبقا[71].

اذا ما بقينا في إطار ما يشغل اهتمامات الدول العربية اليوم، وهي انشغالات تتعلق بقضايا بنيوية لم تستطع هذه الدول معالجتها (فلسطين وما يرتبط به من تداعيات للصراع العربي–الإسرائيلي، وإيران وإشكالية مشروعها الإقليمي، وغياب الإصلاح السياسي والديمقراطي فيها، وضعف البنية الاقتصادية والتكنولوجية،...) فإنها قد ولدت مخرجات سهلت إذعان اغلب الدول العربية للقوى الكبرى والإقليمية أثناء صياغة قراراتها السياسية.

إن ما يحكم العمل السياسي هو متغيران اثنان تتفاوت أولوية كل منهما بتباين الدول: الأيديولوجية، والبراغماتية، وإذا ما نظرنا إلى الولايات المتحدة فان الإطار العام لسياساتها محكوم بأولوية أيديولوجية لم يتم إخفائها، ألا وهي ضمان السيادة لها وعلوية العالم المسيحي الغربي على ما عداه، إلا إنها في التفاصيل العملية لم تستبعد أولوية العامل البراغماتي على الأيديولوجي. أما إذا ما نظرنا إلى القوى الإقليمية الثلاث (إسرائيل، وإيران، وتركيا) فنرى إن هناك توازنا حاكما للعلاقة بين الأيديولوجية والبراغماتية، وتكاد كل منها صاحبة مشروع لا يتقاطع مع نظيره الأمريكي، وفي اقل تقدير في مخرجات الفعل السياسي الإقليمي، وفي هذا أمر مستغرب رغم حالة التقاطع الظاهرة في العلاقة الأمريكية–الإيرانية، فالولايات المتحدة تدرك أنها كلما دخلت كلاعب إقليمي مباشر كلما زادت الكلف

السياسية لحفظ الترتيبات الإقليمية، الأمر الذي يحملها أكثر مما تستطيع، لذلك هي في الغالب تنسحب من العمل الإقليمي واستبداله بعلاقات متداخلة المصالح؛ وفي حالات تمارس تدخل محدود وقصير زمانياً. إذن أين يبرز الصراع الإقليمي–الأمريكي؟ إن حالة العراق وحالة فلسطين أظهرتا انه لا صراع فعال بين هذه الأطراف، بل إن التعاون هو الذي ساد اغلب علاقاتها وتفاعلاتها، وان كان التعاون قد جاء في الغالب بفعل ناتج عرضي وليس موضع تخطيط إستراتيجي مسبق[72].

تبقى اشكاليتنا هي في الدول العربية ذاتها التي تصطبغ سياساتها بأولوية براغماتية، الا أنها تلغيها باعتماد المعايير الأيديولوجية في أحيان عدة للحكم على تفاعلاتها وعلاقاتها الدولية. ولما كان موضع العرب من علاقات القوى غير متكافئ، وموضع الإرادة على تفعيل الموجود من الإمكانات لا يتناسب وحجم الفجوة مقارنة بما وصلته القوى الكبرى أو حتى الإقليمية، هذا ما جعل العرب ينخدعوا في إجمالي السياسة الدولية ولم يحققوا مكانة بين الأمم الا بما ارتأته القوى الفاعلة من ادوار تابعة لبعضها في حماية مصالح دولية مهمة. اما على الصعيد الإقليمي فلا زالوا منخدعين بالشعارات التي ترفع من هذا الطرف أو ذلك. ولسنا هنا في موضع البرهنة على سلبية الأداء العربي، ولاختراق القوى الفاعلة للنظام العربي، ولرصد حالات الانسجام والتوافق بين مصالح القوى الفاعلة الكبرى والإقليمية، فهذه وعلى الرغم من وجود حالات من التباين النسبي بين الباحثين والمحللين في تقييمها تبعا للمرجعية الفكرية لكل منهم، فأننا نرى من خلالها ضرورة أن يعيد العرب تقييم ذاتهم وإجمالي علاقاتهم الدولية، والبحث في سبيل تفعيلها. وما يحكمنا هنا هو عقلانية الخيارات، وكونها ممكنة التطبيق من عدمه.

إن ما يفتقد إليه العرب هو ما نستطيع تلخيصه في الآتي: غياب مفهوم صريح ومحدد للمصلحة العربية، أو أن يجري تقييم حال العرب على وفقه: هل من مصلحة العرب التعاون مع الولايات المتحدة؟ هل من مصلحتهم إنهاء أو إضعاف بعضهم البعض؟ هل من مصلحتهم تعزيز الدول الإقليمية لقوتها على حساب العرب؟،..[73]. وإذا ما حقق العرب أو اتفقوا (على المستويات الوطنية) على مفهوم للمصلحة العربية بعيدا عن المحاباة والتزلف لشخص رئيس الدولة، فانه يبقى أمامهم التوجه صوب إمكانية التأثير في القوى الأخرى. وهنا يلاحظ إن القوى الفاعلة الكبرى، وكذلك من بين القوى الإقليمية من تعمل على توسيع نطاق التأثير في غيرها، وذلك كنتيجة لما بات يلوح في الأفق من نظام دولي جديد متمايز عن النظام الذي عرف للمدة 1990–2001 مفاده انتشار واسع لعناصر القوة بين الأقاليم المختلفة، ومن ثم تصاعد

كلف السيطرة على الأقاليم كافة في آن واحد، وانه بات يحوي حلقتي توازن للقوى.

-الأولى علاقات الولايات المتحدة بالقوى الكبرى الأخرى، ويحكمها مبدأ إدراك الكلف السياسية الضخمة لأي صراع مع الولايات المتحدة في المرحلة المنظورة بحكم انتشار السلاح النووي وتوازن المصالح الذي تشهده علاقاتهما، وان مزايا العلاقات الاقتصادية وتهدئة المخاوف الإستراتيجية المتبادلة يصعب التفريط بها، وان الولايات المتحدة تتجه لتوسيع مجالات الشراكة مع القوى الأخرى لاستيعابها وعدم دفعها إلى سياسات المجابهة لتحدي الأدوار الأمريكية.

-أما الحلقة الثانية فمفادها علاقة القوى الكبرى والولايات المتحدة مع القوى والمناطق الإقليمية الحيوية، وهذه يحكمها مبدأ إعطاء فرصة للقوى الإقليمية الفاعلة في ضبط استقرار مصالح القوى الكبرى، مع محاولة توليد قواعد (مناطق صراع محتملة أو ممكنة أو دول) بالإمكان استثمارها في زعزعة سيطرة القوى الفاعلة في الإقليم إذا ما اعتمدت القوى الإقليمية الفاعلة نهج متقاطع مع مصالح القوى الكبرى؛ وهنا يمكن إدراج أمثلة من قبيل: باكستان في مواجهة الهند، وتايوان في مواجهة الصين،...

لقد أدركت الولايات المتحدة إن استمرار سياسات الهيمنة ستدفع إلى بروز واستنهاض معارضة قوية لها تعتمد على إعادة تعريف الأطراف الأخرى لمصالحها في وجه المصالح الأمريكية، ومن ثم ستكون المحصلة ممارسة سياسات توازن للقوى تنذر بتوليد استقطابات وظهور تمركز لعناصر القوة والقدرات في جبهات متضادة على وفق قاعدة: ان تكون مع الولايات المتحدة أو ضدها، وستتلاشى القواعد الحاكمة للسلوك الدولي المراعي للمصالح الأمريكية أو عدم استعدائها. لهذا اتجهت الولايات المتحدة نحو زيادة عناصر قوتها عبر زيادة الميزانية العسكرية والتوسع في الانتشار العسكري، وفي الوقت عينه اتجهت نحو تقليل درجة انخراطها في التفاعلات الإقليمية بقصد ضمان عدم إجهاد مواردها ومن ثم ضمان الفجوة في علاقات القوة مع القوى الأخرى ومن ثم استمرار ريادتها وإدارتها للنظام الدولي، رافق ذلك كما ذكرنا استمالة القوى الأخرى عبر الشراكة[74].

وكما معروف، إن التغير هو إحداث تأثير في العلاقات بعد حدوث تغير في عناصر القوة بين القوى المختلفة، وهذا التغير بدوره لا يحدث إلا في حالة اتساع نطاق القدرات جراء أعمال تطوير ذاتية أو تحالفات دولية، وفي حالة إعادة تعريف المصالح، أما التفاعلات التي تظهر تجاوباً على وفق علاقات التأثير تلك فإنها تعتمد ما يمكن

تسميته إدراك الدول لنطاق الكلف والمخاطر في تفاعلاتها جراء التوقع ببدائل الحركة السياسية الخارجية للقوى الأخرى. وهنا الإشكالية تكمن في نوع التغير المتوقع، وان أية انحسار في القوة الأمريكية قد يعني تقدماً نسبياً لصالح دول المنطقة العربية وقضاياها إذا ما أحسنوا استثمار هكذا فرصة. وقد أدركت دول عدة إن الولايات المتحدة هي القوة الأكثر سيطرة على العالم، الا إنها أدركت أيضا أنها ليست حقيقة نهائية فهي قابلة للتغير وللتغيير بفعل عوامل الزمن، وهكذا كانت الصين الشعبية وجهة لبعض القوى، والبعض الآخر اختار الاتحاد الأوروبي أو روسيا الاتحادية والبعض الآخر زاوج في توجهاته بين أكثر من واحد منها. في هكذا ظرف، هل يمكن تفعيل أداء العرب الدولي؟ مع اعترافنا المسبق إن الدراسات النظرية ترسم في أحيان صورة مثالية للحركة قد تبتعد عن حجم التعقيدات في البيئة الواقعية، إلا إنها تساعد على إدراك جانب مهم (على وفق الخطوط العريضة) مما يجري في الساحة الدولية قبل حدوثه.

وإجمالاً، لقد تجاوز العرب بعضاً من الأدوات التي كان يمكن ان تعطيهم إمكانية للتعامل مع حالات القصور في الأداء على الساحة الدولية، من قبيل:

1-اعتماد علاقات دولية متعددة الأطراف بدلاً من التركيز على الولايات المتحدة.

2-اعتماد البراغماتية في بلوغ الغايات النهائية للمصلحة العربية، بدلا من التركيز على الأيديولوجية.

3-اعتماد المصالح في العلاقات مع القوى الكبرى، وعدها الضاغط على أية اعتبارات أخرى،

4-امتلاك زمام المبادرة تجاه القضايا العربية، من ثم سيكون متاحا العمل على تجريد القوى الكبرى من أدواتها تجاه المنطقة.

5-البحث عن كل ما يحفز القوى الكبرى لدعم القضايا العربية، ينظر الشكل (3).

الشكل (3)

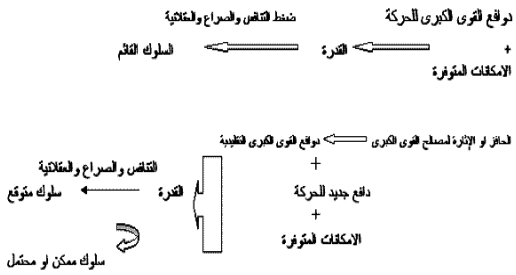

المصدر: المخطط من إعداد الباحثين

وبدلا مما تقدم، إن ما حكم علاقات العرب مع إجمالي القوى الكبرى، اعتباران[75]:

أ-ضغط المصالح المتبادلة، وهنا مسالة إدراك ما يمكن أن تكون عليه تلك العلاقة أمر يسير، الا إن المتحقق من العلاقة لا يتوقف على ذلك فحسب بل إن الاعتبار الثاني له الأولوية، ومفاده.

ب-ضغط الاعتبارات أو التوجهات الإستراتيجية، وهذا الاعتبار يعطي حدودا

للعلاقات الممكنة بين الأطراف، وله الأثر الأكبر في الدفع نحو المتحقق من العلاقة سواء بصورتها الايجابية أم السلبية، وهو ما يمكن تحديده بالشكل التوضيحي (4)، والشكل (5).

الشكل (4)

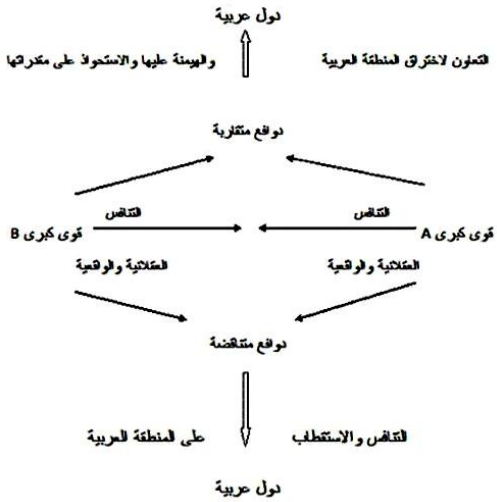

المصدر: المخطط من إعداد الباحثين

الشكل (5)

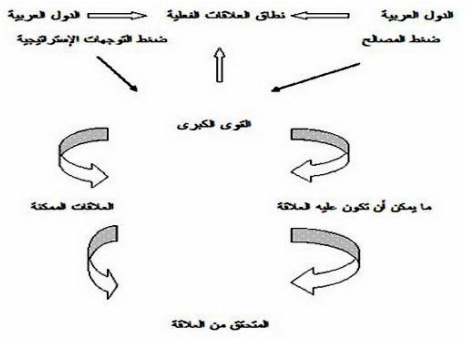

المصدر: المخطط من إعداد الباحثين

الخاتمة:

بعد كل ما تقدم، توصلنا إلى نتائج واستنتاجات عدة، والتي قادتنا إلى بعض التوصيات التي وجدنا من المناسب ذكرها، الا إننا قبل هذا وذاك لا بد من الإشارة إلى ان الهيمنة هي طموح يتوافر لدى بعض الدول، تسعى من خلاله إلى تعزيز أدوارها ومكانتها الدولية، الا انه ونظرا لطبيعة عناصر القوة في العصر الراهن وما متوقع من انتشارها خلال المستقبل المتوسط، فان استمرار تمتع دولة ما بعناصر تيسر لها الهيمنة أمرا يصعب توافره، واعتماد أية استراتيجيات تعتمد الهيمنة أو تشجع عليها سيكلف الدولة التي تعتمد خيار الهيمنة على النظام الدولي أوزار العديد من الالتزامات جنباً إلى جنب مع استنزاف العديد من مفردات قوتها.

وتتمتع الولايات المتحدة بخاصية فريدة، فهي خرجت من مرحلة الحرب الباردة وهي قوة عظمى، ولها إستراتيجيات تتوخى تحقيق الهيمنة على النظام الدولي، رغبة بضمان ريادتها وضمان بقاء تلك المكانة مستقبلاً. ولما كانت الهيمنة تحوي عوامل السيطرة على الآخرين، ولما كان الآخرون في مراحل نمو متباينة، ولما كانت السيطرة تتطلب تحمل كلف والتزامات فان الوصول إلى مرحلة إجهاد الموارد الأمريكية دفع بالولايات المتحدة إلى التحول من وضع الهيمنة إلى خاصية مرنة في إدارة النظام الدولي يسودها إطار

جامع ومرن هو المشاركة، وان احتوى داخله بعض سلوكيات الهيمنة. كما انصرف البحث إلى تبيان مدى استمرارية الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي من عدمه، إذ اثبت ان انتشار عناصر القوة (السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية) بين وحدات النظام الدولي، وما يترتب عليها من تحول محتمل في علاقات القوى قاد إلى تقليص فرص الولايات المتحدة في فرض هيمنتها على النظام الدولي، والتحول بدلاً منه نحو صيغ المشاركة. وبذلك اثبت البحث الفرضية التي انطلق منها.

كما توصل البحث إلى نتائج عدة، وهي:

1-ان انخفاض في مكانة الولايات المتحدة بسبب تراجع قدرتها على التنافس سيدفع بها إلى تبني إستراتيجيات عدة تتوخى من خلالها اما تعطيل بروز القوى الصاعدة، أو في اقل تقدير البقاء في وضع المشارك الأبرز في تقرير مصير القضايا الدولية الكبرى، وإشراك تلك القوى بتحمل كلف التزامات إدخالها في نقاش وتقرير مصير تلك القضايا.

2-ستتحول الولايات المتحدة بقصد تقليل كلف دخولها كلاعب إقليمي في بعض التفاعلات (مثل الشرق الأوسط وشرق آسيا)، نحو وضع الموازن الإقليمي ورعاية دولة إقليمية واحدة أو أكثر، بقصد ضمان تعلق الدول الإقليمية بالولايات المتحدة لتسوية خلافاتها، دون ان تتحمل الولايات المتحدة أي تكاليف.

3-سيشهد النظام الدولي خلال السنوات القادمة (المستقبل المتوسط) مزيدا من تدخل إرادات دولية عدة تمثلها القوى الصاعدة التي تطالب بمكانة وادوار ووظائف في النظام الدولي، بل سيشهد النظام الدولي بروز استقطابات إقليمية-عالمية جديدة بسبب انتشار عناصر القوة، وجود أسلحة الدمار الشامل التي رفعت من كلف أية حرب محتملة، ومن ثم سيكون مدخل الموازنة لعلاقات القوى الجديدة هي الانفتاح على الاستقطابات الإقليمية-العالمية.

أما الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها فهي:

1-ان النظام الدولي يعيش مرحلة هيمنة أمريكية مرنة جراء توزيع عناصر القوة الذي أتاحته ثورة المعلومات والاتصالات وانتشار محدود للقدرات النووية، وصعوبة سيطرة الولايات المتحدة على تفاعلات النظام الدولي كافة بشكل دائم.

2-ان التفاعلات الدولية تتجه نحو إعلاء عناصر قوة جديدة (المعلوماتية) تجعل النفوذ إلى المراتب الدولية نفاذاً أكثر من ذي قبل.

3-ان النظام الدولي الراهن يعطي فسحة للنظم الإقليمية لحماية مصالحها، لأنه يعطيها فسحة لإيجاد المصالح الأكثر تناسباً في

علاقاتها الدولية، وبالطبع على ان لا يدفع هذا الاختيار إلى توليد مصالح دولية متعارضة تدفع القوى الكبرى إلى جعل الأقاليم المختلفة مراكزاً لصراعاتها.

4-ان القوى الدولية الكبرى اليوم هي بحاجة إلى الدول الأخرى لضمان وجود مجالات تعينها على حفظ مصالحها، وهذا ما يجعل أمام الدول العربية فرصة لتسوية بعضاً من قضايا الشرق الأوسط الحساسة مثل الصراع العربي-الإسرائيلي،..

وفي الختام، نجد من المناسب ان نتقدم بالتوصيات الآتية:

1-امتلاك عناصر القوة: ضرورة سعي الدول النامية، ومنها الدول العربية لامتلاك عناصر القوة، لان النظام الدولي الحالي يركز على أساس متغير القوة ولا يحترم سوى الأقوياء ولا مكان للضعفاء فيه.

2-إدراك التحول في علاقات القوى، نحو بروز للقوى الصاعدة: وضرورة ان تسعى الدول النامية وبضمنها العراق (بعد امتلاكه الاستقلالية في القرار السياسي) إلى استثمار مرحلة التحول نحو نظام المشاركة العالمية، والذي وان احتوى سلوكيات هيمنة أمريكية الا إنها باتت عبارة عن سلوكيات انتقائية لا تتخذ الا في حالة مصالح الولايات المتحدة الحساسة التي يصعب أيجاد شرعية دولية عليها. وخلافها تتفاوض الولايات المتحدة وتساوم مع القوى الأخرى بقصد تقليل التزاماتها في إدارة النظام الدولي.

3-سيادة لغة المصلحة في العلاقات الدولية: وهنا فان منطق الولاء ومنطق الأخلاق قد قلت قيمتهما في عالم اليوم، وتتحمل الدول التي تتقيد بهما كلفا غير ضرورية، وغير مبررة.

4-الدعوة إلى بناء نظم إقليمية متميزة: طالما آلت التفاعلات في النظام الدولي إلى طرح فرص بروز للقوى الإقليمية، وعلى الأخيرة إعادة تشكيل روابط نظمها الإقليمية، وروابط هذه النظم بالقوى الكبرى، وان تستثمر كل ذلك في حل الصراعات الإقليمية.

5-تفادي أضرار مشاريع القوى الكبرى في النظام الدولي: وهو ما يستدعي تجنب دول العالم النامية، وبضمنها العربية، الانغماس في تلك المشاريع التي تحقق مصالح القوى الكبرى بالمقام الأول. وتسعى بدلا عن ذلك العمل بجد على تجنيب أقاليمها أية صراعات إقليمية أو عالمية.

المصادر

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.
(**) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

1-البعض يستعمل مفردة علوم إنسانية، بمعنى أنها علوم تهتم بالإنسان، إلا إننا نرى ان كافة العلوم تجعل من الإنسان محور لها. والبعض يستعمل مفردة علوم اجتماعية، بمعنى النظر في البعد الاجتماعي، ونرى هنا ان في ذلك توسعة غير مبررة كون لكل حدث بعده وتأثيره الاجتماعي، ورأينا الأخذ بفكرة العلوم السلوكية، بمعنى إننا نأخذ ذلك الجانب الذي يؤثر أو يظهر في ممارسات سلوكية محددة للفرد أو المجتمع أو الدولة أو النظام الدولي.

2-G.John Ikenberry, Institutions, strategic restraint, and the persistence of the American postwar order, International security, VOL.23, NO.3, 1998, PP:45-47.

3-محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1975)، ص450.

4-Walter Scheidel, Republics between hegemony and empires, how ancient city-states built empires and USA doesn't anymore, (San Francisco: Stanford University), 2003, p:7.

5-فنسان الغريب، مآزق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص41.

6-Barry Buzan, Richard Little, International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations, (USA: Oxford University Press), 2000, pp: 301-305.

7-روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص260-275.

8-Condoleezza Rice, Rethinking the National Interest, American Realism for a New World, Foreign Affairs, July/August 2008, Pp:46-51.

9-Fareed Zakaria, The Post-American World,(Cleveland: Norton, 2008), pp: 124-127.

10-خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية لسياسات القوة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد 12، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، 2007، ص ص98-115.

11-Immanuel Wallerstein, World-Systems Analysis, An Introduction, (Washington: A John Hope Franklin Center Book, Duke University Press, 2004), pp44-48.

12-علي الدين هلال، القوى البازغة، محاضرة بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بتاريخ 18 نيسان 2006، ص ص7-9.
www.greenbookstudies.com/ar/lectures/L20060607.doc

13-Stewart Patrick, Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?, THE WASHINGTON QUARTERLY, (The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology), SPRING 2006, pp:36-41.

14-Josiane Gabel, The Role of U.S. Nuclear Weapons after September 11. THE WASHINGTON QUARTERLY, WINTER 2004-2005. Pp:191-194.

15-Robert Jervis, The Remaking of a Unipolar World, THE WASHINGTON QUARTERLY, SUMMER 2006, pp: 9-16.

16-Kurt M. Campbell, The End of Alliances? Not So Fast, THE WASHINGTON QUARTERLY, SPRING 2004, pp: 152-159.

17-للمقارنة، منعم العمار، الهيمنة الأمريكية وجدلية المواجهة، سلسلة دراسات إستراتيجية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، 2002، ص ص4-6. وكذلك،

Andrew Hurrell, On Global Order, Power, Values, and the Constitution of International Society, (Oxford University Press), 2003, pp: 11-12.

18-التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2009)، ص ص534-541.

19-للتوسع ينظر، ريتشارد هاس، حرب الضرورة، حرب الاختيار، سيرة حربين على العراق، ترجمة نورما نابلسي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2010)، ص ص202-235.

20-Charles E. Cook, Jr., Washington Hold 'Em: the New Era in U.S. Politics, THE WASHINGTON QUARTERLY, OCTOBER 2009, pp: 192-194.

21-ارتفع إنفاق الولايات المتحدة العسكري على النحو الآتي: (342.1 مليار)، إلى (387.2 مليار)، إلى (480.4 مليار)، إلى (511.1 مليار)، إلى (690 مليار) دولار، للأعوام 2000 و 2002 و 2004 و 2006 و 2008 على التوالي. ينظر، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2009)، ص ص534-538.

22-Robert Jervis, The Remaking of a Unipolar World, Op. Cit, pp: 15-16.

23-رغيد الصلح، الأحادية لا تزال تقطن البيت الأبيض، صحيفة الحياة اللندنية، 27 كانون الأول 2007،

http://www.daralhayat.com/opinion/12-2007/Item-20071226-17cbdeb7-c0a8-10ed-0025-b6bf9f176826/story.html

24-Kurt M. Campbell and James B. Steinberg, Managing Foreign Policy and National Security Challenges in Presidential Transitions, The Washington Quarterly, Autumn 2008, pp: 10-15.

25-Manuel Lafont Rapnouil, A European View on the Future of Multilateralism, The Washington Quarterly, JULY 2009, pp: 182-186.

26-Andrew Hurrell, On Global Order,.. Op. Cit, pp:25-27.

27-JOHN HAMRE, THE NEW REALISM AND THE REBIRTH OF AMERICAN LEADERSHIP, (Washington: THE CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES, 2007), pp:8-12. Also, Aaron L. Friedberg, Strengthening U.S. Strategic Planning, THE WASHINGTON QUARTERLY, WINTER 2007-08, pp: 50-59.

28-Richard K.Betts , the soft underbelly of American primacy, Tactical Advantages of Terror, Political science Quarterly, (NY), Vol . 117 , no. 1 , 2002, pp:20.—25.

29-Robert Jervis, The Remaking of a Unipolar World, THE WASHINGTON QUARTERLY, SUMMER 2006, pp:9-18. Also, Dmitri Trenin, A Less Ideological America, THE WASHINGTON QUARTERLY, Autumn 2008, pp: 118-121.

30-اعتمدت الولايات المتحدة كمرحلة أولى من عهد إدارة الرئيس جورج بوش الابن الإستراتيجية الاستباقية أي استباق ضرب الخطر الموجود، بيد أنها بعد أحداث 11 أيلول اتجهت إلى اعتماد الإستراتيجية الوقائية أي الوقاية من كل ما من شانه ان يشكل خطرا في الحسابات الأمريكية مستقلا. ينظر،

O'Hanlon, Michael E , Susan E .Rice , James B .Steinberg, The New National Security Strategy and Preemption, Policy Brife, No 113, (WASHINGTON: The Brookings Institution), December 2002, http://www.brookings.edu/papers/2002/12terrorism_ohanlon.aspx&sa=U&ei=VL3KTealPl6UOqWFyeEH&ved=0CAwQFjAA&usg=AFQjCNEok18mGMWTpsYbOnjyJNRuWR-Gfw

31-ينظر، السيد يسين، نهاية حقبة الهيمنة وبداية عصر الحوار؟، الحياة اللندنية، 1 شباط 2009. http://www.daralhayat.com/opinion/01-2009/Article-20090131-2d329da4-c0a8-10ed-004c-585f6b8520cb/story.html#

32-ينظر، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010، NATIONAL SECURITY STRATEGY 2010, (WASHINGTON: THE WHITE HOUSE), May 2010.

33-ينظر، هنري كيسنجر،هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ ترجمة عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص7.

34-ينظر، صموائيل هنتنغتون، من نحن، التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، (دمشق: دار الرأي للنشر، 2005).

35-زبيغنيو برجنسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003)، ص ص239-251.

36-قارن مع، فلاح مبارك بردان، مكانة الهيمنة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، أطروحة دكتوراه، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، 2010، ص ص86-88. وكذلك، محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص ص242-245.

37-تقرير، مجلس المخابرات القومي الأمريكي، رسم خريطة المستقبل العالمي- مشروع سنة 2020، المستقبل العربي، العدد 13، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2005، ص ص48-53.

38-L.James Richard Son, American Hegemony, A Dangerous Aspiration, (Canberra: Australian National University), 2006, pp:4-6.

39-فلاح مبارك بردان، مكانة الهيمنة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، مصدر سابق، ص ص90-91.

40-روجيه غارودي، حفارو القبور، الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها، ترجمة عزة صبحي، (عمان: دار الشروق، 2002)، ص ص37-43.

41-عبد المنعم سعيد، المناظرات الكبرى في أميركا، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، لعدد 11530، 23 يونيو 2010، http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=575203&issueno=11530

42-انظر، اليسون ج.ك. بيلز، التحكم الأمني العالمي، عالم من التغيير والتحدي، في كتاب، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2005)، ص ص65-79.

43-بدأت الولايات المتحدة تأخذ وضع التوسع المتدرج منذ القرن التاسع عشر، فبعد ان بنت نفسها أعلنت عام 1823 ان النصف الغربي من الكرة الأرضية (الأمريكيتين) هي مجال نفوذ أمريكي، ثم اتجهت بعده نحو التوسع غربا في المحيط الهادي، وشرقا في المحيط الأطلسي. بمعنى آخر، ان الولايات المتحدة عام 1823 لم تكن في عزلة انما عزلت نفسها عن الصراعات الأوروبية-الأوروبية فحسب، حتى بنت لنفسها عناصر قوة مكنتها من استدراج قوى كبرى مثل بريطانيا وفرنسا، إلى مجال نفوذها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهذا خلاف القوى الكبرى الأخرى التي استنزفت نفسها في لعبة إدارة النظام الدولي أكثر مما توجهت لبناء نفسها، بينما اتجهت الولايات المتحدة إلى إدارة النظام الدولي بعد ان بنت نفسها كقوة كبرى.

44-بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين، في مجموعة

باحثين، العرب والعولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص214.

45-بمعنى ترك المجتمعات في حالة من الغليان الداخلي، تحت تأثير مسببات داخلية وخارجية، ومنها دعاوى الإصلاح،.. لتبرز بعدها جماعات اقدر على إدارة بلدانها واستحصال شرعية مقبولة، لتتعامل معها الولايات المتحدة لاحقاً. وأكثر ما أريد تطبيق هذه السياسة هو تجاه المنطقة العربية، خلال العامين 2004- 2005 والتي عدت من المناطق غير المستقرة والمهددة للمصالح الأمريكية، للتفصيل ينظر مثلا،

Condoleezza Rice, Rethinking the National Interest: American Realism for a New World, Foreign Affairs, July/August, 2008, pp: 43-46.

46-خضر عباس عطوان، مستقبل النظام الدولي وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي في زمن العولمة، مجلة آراء، العدد 71، (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، أغسطس 2010، ص22.

47-Christopher F. Chyba and J. D. Crouch, Understanding the U.S. Nuclear Weapons Policy Debate, THE WASHINGTON QUARTERLY/ j JULY 2009, Pp: 23-27.

48-خضر عباس عطوان، مستقبل النظام الدولي..، مصدر سابق، ص ص23-24.

49-ينظر، حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي،

http://www.abhatoo.net.ma/index.php/fre/content/download/7424/105297/file.doc

50-خلال العقدين الأخيرين تصاعد استخدام المصطلحات ذات الدلالة الدينية من لدن السياسيين الأمريكان، كما تصاعدت مكانة التيارات المتدينة في الشأن السياسي، ومنها مثلا مصطلح (هرمجدون) الذي اثر على عقل الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن، وفي عام 1998 ارتفعت نسبة المؤمنين بهذه النبوءة بين صفوف الشعب الأمريكي، إذ أظهر استطلاع للرأي أجرته مجلة تايم الأمريكية أن 51% من الشعب الأمريكي يؤمن بهذه النبوءة ، وأن من بين هؤلاء عدداً كبيراً من أعضاء النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة، بعضهم وزراء وأعضاء في الكونجرس وحكّام ولايات، فضلا عن إيمان عدد من الرؤساء الأمريكيين مثل جيمي كارتر ورونالد ريجان وجورج بوش الأب بهذه النبوءة، لدرجة أن ريجان كان يتخذ معظم قراراته السياسية أثناء توليه الرئاسة الأمريكية على أساس النبوءات التوراتية. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن هناك نحو (200) معهد في أنحاء الولايات المتحدة تخرّج طلاّباً مؤمنين بتلك الأفكار وبقرب وقوع معركة هرمجدون النوويّة، ويعتقدون أن وقوع كارثة نووية هو وحده فقط الذي يمكن أن يعيد المسيح إلى الأرض،.. فضلا عن أنه من بين نحو (80 ألف) قسّيس إنجيلي يذيعون يوميا برامج فإن الأكثرية الساحقة منهم ينتمون إلى المتبنين لهكذا أفكار، وهم يبثون عبر (1400) محطة دينية مضمون رسالة مفادها: هرمجدون قادمة، وأنه لن يكون هناك سلام حتى يعود المسيح، وأن أي تبشير بالسلام قبل هذه العودة هو هرطقة وكفر، وضد كلمة الله والمسيح. وترتب على ذلك، دعم هذه التيارات للدولة الإسرائيلية، بوصفها ممثلة للخير. ويستند الأصوليين المسيحيين في تأييدهم لهذه الدولة اليهودية إلى اعتقاد أكثر خطورة، مفاده أن هناك انقساما في العالم بين خير مطلق وشر مطلق، وهذه العقيدة تعززت بقوة في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001، ففي اليوم التالي لهجمات 11 أيلول، أعلن الرئيس بوش أن هناك صراعاً بين قوى الخير وقوى الشر، وأن الولايات المتحدة ستحارب تنظيمات الإرهاب ومن يساندها ويقف وراءها، مشيراً إلى ثقته في أن الخير سينتصر في النهاية، وستتمكن الولايات المتحدة من قهر أعدائها. وقد أكد الرئيس بوش على أن الحرب على الإرهاب هي مهمة عهد الرب إليه بها، من أجل الدفاع عن دولته العظمى وهيبتها والتخلص من قوى الشر. ينظر، بلال علي النسور، اليمين المسيحي ودوره في صنع القرار الأمريكي، مجلة علوم إنسانية، العدد 43، (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية)، خريف 2009، ص ص35-37.

ان معتقدات الرئيس بوش الابن المسيحية بشأن الألفية فيها إشارات واضحة لحجم تداخل الديني بالسياسي في مواقفه، ففي العام 2003، وفي أثناء مساعيه لكسب تأييد بعض الزعامات الغربية، تحدث الرئيس بوش إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وخلال ذلك الحديث نسج الرئيس بوش قصة حول الكيفية التي بها كانت تعمل مخلوقات ياجوج وماجوج في الشرق الأوسط، والكيفية التي يجب دحرها بها؛ والنبوءة في سفر التكوين، وسفر حزقيال تفيد أن ياجوج وماجوج قوتان بأفعالهما تقوم القيامة، وتقول النبوءة أنهما ستخرجان من جهة الشمال، وتدمران إسرائيل ما لم يصر إلى صدهما. واعتقد الرئيس بوش أن الوقت قد حان لتلك المعركة، فقال للرئيس الفرنسي شيراك: " هذه المواجهة هي تدبير من الله، الذي يريد اعتماد هذا النزاع لمحو أعداء شعبه قبل أن يبدأ عصر جديد". وهذه القصة أكدها الرئيس شيراك نفسه في كتاب نشر في فرنسا في آذار 2009، بقلم الصحافي جان كلود موريس، وفيها أبدى الرئيس شيراك تعجبه من تشويش الرئيس بوش بنبوءة الكتاب المقدس لتبرير الحرب على العراق، وتعجب كيف يمكن للمرء أن يكون على هذه الدرجة من السطحية والتعصب في معتقداته. وفي العام نفسه الذي تحدث خلاله إلى الرئيس شيراك نُقِل عن بوش قوله لوزير الخارجية الفلسطيني إنه كان في (مهمة إلهية) بشنه الحرب على العراق وأفغانستان، وإنه كان يتلقى الأوامر من الرب. ينظر، كليف هاميلتون، الكتاب المقدس والحرب، بوش والله... العراق وياجوج، ترجمة: بشار عبد الله، صحيفة الزمان (طبعة بغداد)، العدد 3315، في 8 حزيران 2009، ص15.

وللتوسع ينظر أيضا، محمد كمال، الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش، السياسة الدولية، العدد 159 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية)، يناير 2005، ص 37. وكذلك، عصام عبد الشافي، دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003، ص ص133-137.

51-انظر مثلا، خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (عمان: دار أسامة للنشر، 2010)، ص ص45-48.

52-Report, The End of American Dominance?, A Modern China Rises, periodicity Alternative Insight, (Washington), March, 2005.

http://www.alternativeinsight.com/A_Modern_China_Rises.html&sa=U&ei=Br_KTe-oHoLrOY7kkcUL&ved=0CAwQFjAA&usg=AFQjCNEjekG3lsNFdMbM4rHgPhzFoYkVVw

53-مايكل هادسون؛ ستيفين زيونس، مستقبل الهيمنة، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، سلسلة أوراق شهرية، العدد 9، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، مايو 1997، ص ص32-35.

54-Simon Serfaty (ed), THE UNITED STATES, THE EUROPEAN UNION, AND NATO After the Cold War and Beyond Iraq, Report and Conclusions, Summit "The Future of U.S.-EU-NATO Relations", Wye Plantation, (Washington: Zbigniew Brzezinski Chair in Global Security and Geostrategy, Center for Strategic and International Studies, April 15-17, 2005), pp: 11-14.

55-ينظر، ديفيد سنغر، ميزانية أميركا، عجز هائل قد يغير الوضع الداخلي والدور الخارجي، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11390، 3 فبراير 2010،

http://www.aawsat.com/email.asp?section=4&did=555626&issueno=11390

Also, Michael E. O'Hanlon, Jason H. Campbell, Iraq Index Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, (Washington: Brookings institution), February, 2008,

http://www.brookings.edu/saban/iraq-index.aspx

56-Harold Brown, New Nuclear Realities, THE WASHINGTON QUARTERLY, WINTER 2007-08, pp: 10-18.

57-يذهب رئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاعية في الحكومة الروسية، سيرغي كاراغانوف، إلى ان :" تتطابق مصالح روسيا وأميركا في مجال الحفاظ على الأمن الدولي، ومقاومة انتشار السلاح النووي المتفلت من الرقابة. ولكن المصالح هذه تتناقض حين ينظر إلى هذا السلاح من زاوية الأمن الوطني. فروسيا ترى أن أمنها مستحيل من غير قوة نووية فاعلة، وتذهب الولايات المتحدة أن تقليص السلاح النووي بل التخلص منه أمر مرغوب فيه ومفيد، طالما تتمتع هي بالتفوق التكنولوجي والكمي في مجال التسلح العادي. وهذا يضمن تفوقها العسكري الأحادي في العالم، ويلغي التوازن الإستراتيجي القائم على التدمير المتبادل بينها وبين روسيا. ويدعو تناول المسائل التي مرت إلى عقد «صفقة شاملة» بين روسيا والولايات المتحدة عوض «تحسين العلاقات» الذي يقترحه أوباما. ويجب أن تقوم على تقديم تنازلات متبادلة بين الطرفين في المسائل الأقل أهمية، والاعتراف بحقهما في تحقيق مصالحهما الحيوية المهمة،.. ولعل أبرز مصالح الولايات المتحدة هي حل مشكلات أفغانستان والعراق وإيران وكوريا الشمالية والشرق الأوسط. ومصالح روسيا الأولى هي صوغ الحلول لمشكلات المنطقة السوفيتية السابقة. وتتصدرها قضية أوكرانيا. والقضية الأخرى هي مكانة روسيا في نظام الأمن الأوروبي. والمصالح الروسية الحيوية الأخرى هي مراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأمن الطاقة، وتغير المناخ، وإصلاح النظام المالي العالمي، ومحاربة الإرهاب الدولي، وغيرها من مسائل تستدعي تعاوناً مع الولايات المتحدة. وأكثر ما يقلق واشنطن هو احتمال امتلاك إيران السلاح النووي، وتهديدها مواقع الولايات المتحدة العسكرية-السياسية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تطابق مصالح روسيا، في هذه المسألة وغيرها، مع مصالح الولايات المتحدة، غير أن مكانتها، في سلم أولويات روسيا، تتأخر عن موضعها على السلم الأميركي".

ينظر، سيرغي كاراغانوف، عقد (صفقة شاملة) تسوي الخلافات الروسية-الأميركية،.. وحده يسد باب الأزمات المتناسلة، صحيفة الحياة اللندنية، ترجمة علي ماجد، 7 تشرين الأول 2009.

http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/63302

58-Christopher F. Chyba and J. D. Crouch, Understanding the U.S. Nuclear Weapons Policy Debate, THE WASHINGTON QUARTERLY, JULY 2009, pp: 24-32.

وكذلك، جيمس وولسي، سياسات أوباما قد تعزز انتشار الأسلحة النووية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11491، 15 مايو 2010،

http://www.aawsat.com//leader.asp?section=3&article=569683&issueno=11491

59-ينظر مثلا، جوزيف ستيغلتز؛ ليندا بيلمز، حرب الثلاثة تريليونات دولار، الكلفة الحقيقية لحرب العراق، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص80-82.

60-NAT IONAL SECURITY STRATEGY, May 2010, Op. Cit.

61-قارن مع، احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي، دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية)، 2008، ص ص8-11.

62-اليسون بايلز، الأمن العالمي في عام 2005 ودروس العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 323، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، كانون الثاني 2006، ص ص32-33.

63-للمقارنة، ينظر، سعد حقي وفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الإرادة، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص44-46.

64-ينظر مثلا، برتران بادي؛ ماري-كلود سموتس، انقلاب العالم، سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998)، ص ص106-134. وكذلك، زبيغنو برجنسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سابق.

65-Fareed Zakaria, The Future of American Power, How America Can Survive the Rise of the Rest, Foreign Affairs, May/June 2008, pp: 17-22.

66-Walter C. Clemens Jr, Dynamics of International Relations; Conflict and Mutual Gain in an Era of Global Interdependence, 2nd edition, (USA: Rowman & Littlefield Publishers), 2004, pp: 23-28.

ويصف البعض ما نحن فيه بأنه لازال مرحلة انتقالية تتقلب من حال إلى آخر وليس نظاما دوليا محددا، ينظر، تقرير، ماذا ينتظر العالم بعد نهاية القطبية الأحادية ؟، منتدى النخبة

http://www.al-nukhba.net/vb/showthread.php?t=3239

67-يذهب البعض ان الولايات المتحدة وبقصد تقليل نزعة بروز منافسيها افتعلت الآتي:

أ-إحداث الأزمة المالية العالمية (2008- 2009) لتربك الأنشطة الاقتصادية للقوى المنافسة البازغة، ينظر، تقرير، خبراء: 10 تريليونات دولار خسائر الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11233، 30 أغسطس 2009،

http://www.aawsat.com/sections.asp?section=6&epage=economy&apage=الاقتصاد&issueno=11233

ب-تأكيد منع انتشار القدرات النووية، ينظر، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي يؤكد برنامج أوباما لمنع الانتشار النووي، تقرير رقم 402، 20 حزيران 2010،

http://www.america.gov/st/texttrans-arabic/2010/June/20100601143932snmassabla4.650295e-03.html

ج-الاستثمار في عناصر الطاقة الجديدة والمتجددة بقصد ضمان استقلالية اكبر في حركتها القادمة، ينظر، كاثلين باركر، الحقائق المحضة حول قضية الاستقلال بمجال الطاقة، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11210 ، 7 أغسطس 2009،

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=530881&issueno=11210

68-ينظر، جوزيف س.ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البيرمي، (الرياض: العبيكان للنشر، 2007)، ص ص19-25. وكذلك،

Christopher A. Preble (ed), The Power Problem: How American Military Dominance Makes Us Less Safe, Less Prosperous, and Less Free,(Hardcover: Cornell Studies in Security Affairs, Cornell University Press, 2009), pp:86-88.

69-Marc A. Genest, Conflict and Cooperation: Evolving Theories of International Relations, 2nd edition, (Washington: Wadsworth Publishing, 2003), pp:34-35.

70-Kurt M. Campbell and James B. Steinberg, Managing Foreign Policy and National Security Challenges in Presidential Transitions, Op. Cit, pp: 16-18.

71-زيا ميرال وجوناثان س. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 60، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، تشرين الأول 2010، ص ص8-11.

72-خضر عباس عطوان، النظام الدولي والعرب،... أوهام التفاعلات التعاونية، صحيفة الزمان، العدد 3283، في 2 آيار 2009، ص15.

73-Anthony H. Cordesman, The New Bush Strategy for Iraq, What Are the Chances of "Victory?", (Washington: Center for Strategic and International Studies), 2007, pp: 47-49.

74-Bradley L. Bowman, After Iraq: Future U.S. Military Posture in the Middle East, The Washington Quarterly, Spring 2008, pp: 80-86.

75-خضر عباس عطوان، النظام الدولي والعرب، مصدر سابق، ص15.